بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين- المحافظات الجنوبية

The impact of the banking sector in financing small and medium enterprises in Palestine- Southern governorates

إعداد

الطالب / خليل نافذ أبو سمرة

إشراف

الأستاذ الدكتور / **سالم عبد الله حلس**

قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل

2016م – 1437ه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين- المحافظات الجنوبية

The impact of the banking sector in financing small and medium enterprises in Palestine- Southern governorates

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

اسم الطالب/ة: خليل نافذ أبو سمرة — Student's name

التوقيع: خليل — Signature

التاريخ: 14/ 05 / 2016 — Date:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم Ref ج س غ/35/
التاريخ Date 2016/02/20م

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **خليل نافذ خليل أبو سمرة** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم المحاسبة والتمويل** وموضوعها:

دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين – المحافظات الجنوبية

The Impact of the Banking Sector in Financing Small and Medium Enterprises in Palestine – Southern Governorates

وبعد المناقشة التي تمت اليوم السبت 11 جمادى الأولى 1437هـ، الموافق2016/02/20م الساعة الثانية عشرة ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. سالم عبد الله حلس	مشرفاً و رئيساً	.....
أ.د. علي عبدالله شاهين	مناقشاً داخلياً	.....
د. علي سليمان النعامي	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/** قسم المحاسبة والتمويل.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف على المناعمة

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 هاتف ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

بسم الله الرحمن الرحيم

"و اتقوا الله و يعلمكم الله"

(البقرة ،جزء من الآية رقم ٢٨٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إهداء

إلى حبيبي و قدوتي معلم البشرية الخير نبينا و سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم...

إلى أرواح الشهداء الأبطال الذين ضحوا بحياتهم لنحيا بعزة و كرامة و أخص أخي و حبيبي الشهيد / محمد مصطفى عبد الرازق....

إلى والداي الحبيبان ....

إلى زوجتي الغالية و ولدي محمد...

إلى أخي و أخواتي الأعزاء...

إلى كل أصدقائي و أحبابي الكرام...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر و تقدير

" لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله و وفقنا لإنجاز هذا البحث المتواضع.

في البداية أحمد الله سبحانه و تعالى على إتمام هذه الدراسة فما كان فيها من حق و صواب فإنه بتوفيق من الله سبحانه و تعالى ، و ما كان من نقص أو خطأ فمن نفسي و من الشيطان ، و إنه ما من كتاب كامل معجز إلا كتاب الله عز و جل .

و أتقدم بالشكر الجزيل من الأستاذ الدكتور/ سالم عبد الله حلس ، لتفضله بالإشراف على هذه الدراسة، و لما بذله من جهد، و من التوجيه و النصح و الإرشاد لما كان له الأثر في إنجاز هذا العمل.

كما و أتقدم لكل من الأستاذ الدكتور/ علي شاهين ، و الأستاذ الدكتور / علي النعامي لتفضلهما بالموافقة على مناقشة الرسالة، و على توجيهاتهم السديدة في الارتقاء بمستوى هذه الرسالة.

كما أتوجه بالشكر إلى أساتذتي الكرام في كلية التجارة في الجامعة الإسلامية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول المحتويات

إهداء		ت
شكر و تقدير		ث
قائمة المحتويات		ج
قائمة الجداول		ذ
قائمة الأشكال		ز
ملخص باللغة العربية		س
ملخص باللغة الإنجليزية		ش
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	**1**
1.1	المقدمة	**2**
1.2	مشكلة الدراسة	**3**
1.3	أهداف الدراسة	**3**
1.4	منهجية الدراسة	**4**
1.5	أهمية الدراسة	**4**
1.6	فرضيات الدراسة	**5**
1.7	متغيرات الدراسة	**5**
1.8	الدراسات السابقة	**6**
1.9	التعقيب على الدراسات السابقة	**11**
2	الفصل الثاني : المنشآت الصغيرة و المتوسطة المفاهيم و الخصائص	**13**
2.1	مقدمة	**14**
2.2	مفهوم المنشآت الصغيرة و المتوسطة	**15**
2.3	تعريف المؤسسات الدولية للمنشآت الصغيرة و المتوسطة	**16**
2.3.1	تعريف البنك الدولي	**16**
2.3.2	تعريف الاتحاد الأوروبي	**16**
2.3.3	التعريف العربي	**16**
2.3.4	التعريف المصري	17
2.3.5	تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	18
2.3.6	التعريف الفلسطيني	**18**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.4	خصائص المنشآت الصغيرة و المتوسطة	18
2.5	خصائص أصحاب المنشآت الصغيرة و المتوسطة	20
2.6	أهمية المنشآت الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية	22
2.7	لعوامل التي تهدد نجاح المنشآت الصغيرة و المتوسطة	24
2.7.1	عوامل نجاح المنشآت الصغيرة و المتوسطة	25
2.7.2	أسباب فشل المنشآت الصغيرة و المتوسطة	25
3	الفصل الثالث: واقع المنشآت الصغيرة و المتوسطة في فلسطين	26
3.1	مقدمة	27
3.2	واقع المنشآت الصغيرة و المتوسطة في فلسطين	27
3.2.1	توزيع المنشآت حسب التوزيع الجغرافي	28
3.2.2	توزيع المنشآت حسب الملكية	28
3.2.3	توزيع المنشآت حسب الأنشطة الاقتصادية	30
3.2.4	توزيع المنشآت حسب فئات العمالة	31
3.2.5	توزيع المنشآت من حيث الإمساك بالسجلات و القيود المحاسبية	32
3.3	المشكلات التي تواجه المنشآت الصغيرة و المتوسطة في فلسطين	33
3.3.1	الحصار الاقتصادي لقطاع غزة	33
3.3.2	المشاكل المتعلقة بالتمويل	33
3.3.3	المشاكل ذات العلاقة بالتسويق	34
3.3.4	المشاكل ذات العلاقة بالمهارات البشرية و سوق العمل	35
3.3.5	مشاكل ذات علاقة بالمؤسسات الداعمة و المساندة	35
4	الفصل الرابع: واقع القطاع المصرفي الفلسطيني	36
4.1	مقدمة	37
4.2	هيكل القطاع المصرفي الفلسطيني	38
4.2.1	سلطة النقد الفلسطينية	38
4.2.2	المصارف العاملة في فلسطين	40
4.2.2.1	المصارف المحلية	41
4.2.2.2	المصارف الوافدة	41
4.2.2.3	المصارف غير المرخصة	41

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.3	التسهيلات الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين	41
4.3.1	التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية	42
4.3.2	أنواع التسهيلات الائتمانية	43
4.3.3	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النوع	45
4.3.4	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية	47
4.3.5	توزيع تسهيلات القطاع الخاص على القطاعات الاقتصادية	48
4.4	محفظة التسهيلات الائتمانية للمنشآت الصغيرة و المتوسطة	50
4.5	جهود سلطة النقد الفلسطينية في توجيه المصارف نحو تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة	51
4.6	دور صناديق ضمان الائتمان في تعزيز توجه المصارف نحو تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة	53
4.6.1	تعريف صناديق ضمان الائتمان	53
4.6.2	دور صناديق ضمان الائتمان في التنمية الاقتصادية	53
4.6.3	أنواع أنظمة ضمان الائتمان	54
4.6.4	صناديق ضمان الائتمان في فلسطين	55
5	الفصل الخامس: منهجية الدراسة و تحليل البيانات	57
5.1	مقدمة	58
5.2	منهجية و أسلوب البحث	58
5.3	مجتمع البحث	59
5.4	خطوات إعداد الاستبانة	59
5.5	أداة الدراسة	60
5.6	صدق الاستبانة	61
5.7	ثبات الاستبانة	67
5.8	المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة	69
5.9	تحليل البيانات و اختبار فرضيات الدراسة	71
5.10	الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية	71
5.11	الوزن النسبي لفقرات المجال	74
5.12	تحليل فقرات الدراسة و اختبار الفرضيات	74

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6	الفصل السادس: النتائج و التوصيات	**91**
6.1	النتائج	**92**
6.2	التوصيات	**93**
6.3	الدراسات المستقبلية	**95**
قائمة المراجع		**96**
قائمة الملاحق		**100**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول:

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
2.1	معيار تعريف البنك الدولي للمنشآت الصغيرة و المتوسطة	16
2.2	معيار تعريف المعهد المصرفي المصري للمنشآت الصغيرة و المتوسطة	17
4.1	توزيع المصارف المحلية و فروعها	40
4.2	توزيع المصارف الوافدة و فروعها	41
4.3	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاع	42
4.4	هيكل التسهيلات الائتمانية حسب النوع	45
4.5	هيكل التسهيلات الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية	47
4.6	حجم التسهيلات الممنوحة لقطاع المنشآت الصغيرة و المتوسطة	50
4.7	التسهيلات الائتمانية القائمة للمنشآت الصغيرة و المتوسطة حسب النشاط الاقتصادي	51
5.1	درجات مقياس ليكرت الخماسي	60
5.2	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات " التوجه الاستراتيجي و الدرجة الكلية للمجال	62
5.3	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " دور سلطة النقد" والدرجة الكلية للمجال	63
5.4	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "البيئة التنظيمية و القانونية " والدرجة الكلية للمجال	64
5.5	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "دور صناديق ضمان القروض " والدرجة الكلية للمجال	65
5.6	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " المقومات اللازمة للحصول على التمويل من القطاع المصرفي والدرجة الكلية للمجال	66
5.7	معامل الارتباط بين درجة كل مجال من محور (دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة) والدرجة الكلية للمحور	67
5.8	معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة	68
5.9	نتائج اختبار كولمجوروف – سمرنوف	69

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.10	توزيع الاستبانات المستلمة و المفقودة	71
5.11	توزيع أفراد العينة على المصارف المختلفة العاملة بقطاع غزة	72
5.12	البيانات الأساسية لأفراد مجتمع الدراسة	73
5.13	اختبار الفرضية: التوجه الاستراتيجي للمصارف نحو تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة	76
5.14	اختبار الفرضية: لسلطة النقد الفلسطينية دور مهم في دعم و توجيه القطاع المصرفي نحو تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة	77
5.15	اختبار الفرضية: تشكل البيئة التنظيمية و القانونية عائقا أمام القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة	79
5.16	اختبار الفرضية: تعتبر صناديق ضمان القروض أحد الاليات التي تجعل من القطاع المصرفي يقبل على تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة	80
5.17	ضعف المقومات اللازمة لدى المنشآت الصغيرة و المتوسطة التي تؤهلها للحصول على التمويل من القطاع المصرفي	82
5.18	المحاور الأساسية و (دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة)	84
5.19	نتائج اختبار "التباين الأحادي" ANOVA– العمر	85
5.20	نتائج اختبار "التباين الأحادي" ANOVA- المسمى الوظيفي	86
5.21	جدول رقم (5.21) نتائج اختبار "التباين الأحادي" ANOVA- سنوات الخبرة	87
5.22	نتائج اختبار "التباين الأحادي" ANOVA- الدرجة العلمية	87
5.23	نتائج independent sample t. test" – هل يوجد وحدة إدارية متخصصة بتمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة	88
5.24	نتائج independent sample t. test" – هل قام المصرف الذي تعمل به بتوقيع اتفاقية مع أحد صناديق ضمان القروض لدعم تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة	90
5.25	نتائج اختبار "التباين الأحادي" ANOVA- المصرف	91

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
3.1	التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في فلسطين حسب الملكية	30
3.2	التوزيع النسبي للمنشآت حسب الأنشطة الاقتصادية	31
3.3	توزيع المنشآت حسب فئة العمالة	31
4.1	حجم التسهيلات الممنوحة للقطاعين العام و الخاص	43
4.2	حجم التسهيلات الائتمانية حسب النوع من العام 2000 و حتى 2014(مليون دولار)	46
4.3	النمو في إجمالي التسهيلات حسب المنطقة	48
4.4	توزيع تسهيلات القطاع الخاص على القطاعات الاقتصادية	49

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة، من خلال التعرف على المفاهيم الأساسية للمنشآت الصغيرة و المتوسطة و واقعها في فلسطين، و الوقوف على أهم التحديات و المعوقات أمام القطاع المصرفي لتمويل تلك المنشآت، إضافة إلى معرفة دور سلطة النقد الفلسطينية في توجيه المصارف نحو توفير المزيد من الخدمات لتلك المنشآت، و من اجل تحقيق أهداف الدراسة فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، و قام بتصميم استبانة خصيصاً لخدمة اهداف الدراسة، و قد شملت عينة الدراسة أصحاب قرار الائتمان في الإدارات العامة و الفروع الرئيسية للمصارف العاملة في قطاع غزة.

و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المنشآت الصغيرة و المتوسطة تمثل 95% من إجمالي المنشآت الاقتصادية الفلسطينية، و أن محفظة التسهيلات الممنوحة للمشاريع الصغيرة و المتوسطة في نهاية عام 2014 حوالي 528.4 مليون دولار، فيما بلغ الرصيد القائم منها 398.2 مليون دولار ، كما تشكل التسهيلات القائمة لهذه المشاريع حوالي 8.1% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من المصارف في نهاية عام 2014، و أن التكاليف الإدارية المرتفعة و المخاطر العالية تشكل تحدياً أمام المصارف للتوجه نحو تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة، كما أن ضعف الاهتمام الرسمي بالمنشآت الصغيرة و المتوسطة و عدم وجود شهادات تسجيل للمنشآت الصغيرة و المتوسطة يساهم في تدني نسبة محفظة التسهيلات لهذه المنشآت، **و** ضعف الوعي المصرفي و تدني قدرات و مهارات القائمين على المنشآت الصغيرة و المتوسطة يحد من قدرة المنشآت للحصول على تسهيلات ائتمانية من المصارف.

و في ضوء هذه النتائج فقد تم التوصل إلى عدد من التوصيات أهمها: ضرورة العمل على زيادة محفظة التسهيلات الممنوحة للمنشآت الصغيرة و المتوسطة بما يحقق التنمية الفعلية للاقتصاد الفلسطيني، توفير الدعم و المساندة للمنشآت الصغيرة و المتوسطة ، تفعيل و تعزيز دور النظام القضائي للتسريع في اتخاذ القرارات القضائية المبنية على أسس سليمة، تفعيل دور صناديق ضمان القروض للمنشآت الصغيرة و المتوسطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

This study aimed to identify the role of the banking sector in the financing of small and medium-sized enterprises, by identifying the basic concepts for small and medium-sized enterprises and the reality in Palestine, standing on the most important challenges and obstacles to the banking sector to finance these enterprises, In addition to knowledge of the role of the Palestinian Monetary Authority on directed banks toward providing more services to those enterprises, In order to achieve the objectives of the study the researcher used the descriptive analytical method, And he designed a questionnaire to serve the goals of the study, the study sample included credit decision-makers in the administrations and the main branches of banks operating in the Gaza Strip.

The study found a set of results, including: that small and medium enterprises represent 95% of the total Palestinian the economic establishments, And that the portfolio facilities granted to small and medium enterprises at the end of 2014, about 528.4 million dollars, While the existing ones amounted to 398.2 million dollars, The existing facilities for these projects also constitute about 8.1% of the total facilities granted by banks at the end of 2014, And that high administrative costs and high risks are considered a challenge for the banks to move towards the financing of small and medium-sized enterprises, The weakness of official concern for small and medium-sized enterprises and the lack of registration certificates for small and medium enterprises contribute to the low percentage of portfolio facilities

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

for these enterprises, the weakness of the banking awareness And declining capabilities and skills those in charge of small and medium enterprises limits the ability of enterprises to obtain credit facilities from banks.

Given this results it has been reached on a number of recommendations including : The need to increase the portfolio of facilities granted to small and medium enterprises in order to achieve the actual development of the Palestinian economy, Providing support and assistance to small and medium enterprises, Activating and strengthening the role of the judicial system to accelerating the judicial decision-making is based on sound bases, activating the role of credit guarantee fund for small and medium enterprises.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.1 المقدمة :

تشكل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص حيزاً مهماً و كبيراً من النشاط الاقتصادي، و هي لا تقل أهمية عن المشروعات الكبيرة، بل تعتبر مدخلاً تكميلياً لعدد كبير من المشروعات الكبيرة ، خاصة في القطاع الصناعي ، و لا أحد ينكر أن المشروعات الصغيرة تسهم في استيعاب نسبة عالية من حجم القوى العاملة ،والتخفيف من حد البطالة (حداد، ٢٠٠٦)

فعلى الرغم من الأهمية الكبيرة للمنشآت الصغيرة و المتوسطة في تخيض نسبة البطالة و مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي و نسبتها الكبيرة من إجمالي المنشآت ، حيث تشكل المنشآت الصغيرة و المتوسطة ما يعادل 99% من إجمالي المنشآت في فلسطين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٤) ، إلا أنها تعاني من العديد من المشكلات تؤدي في بعض الأحيان إلى الفشل الكلي لهذه المنشآت ، و أبرز هذه المشكلات مشكلة التمويل.

فالمنشآت الصغيرة و المتوسطة هي الشركات التي تعتبر متطلباتها المالية كبيرة للغاية بالنسبة للتمويل الأصغر ، و لكنها أيضا صغيرة الحجم إلى الحد الذي يتعذر معه خدمتها بصورة فعالة عن طريق نماذج الخدمات المصرفية للشركات ، و تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاعا كبيرا و مهما من الناحية الاقتصادية في جميع بلدان العالم تقريبا. (مؤسسة التمويل الدولية، ٢٠٠٩)

و من أجل الحصول على الدور المرجو من هذه المنشآت في قطاع غزة لابد من توفر سبل الحصول على الخدمات المالية، و لا بد للمصارف العاملة في قطاع غزة أن تلعب دوراً محورياً في توفير هذه الخدمات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و ذلك فإنه و من خلال هذه الدراسة سيتعرف الباحث على دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة.

1.2 مشكلة الدراسة:

تعتبر المنشآت الصغيرة و المتوسطة عاملاً أساسياً و محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية ، و لضمان نمو هذه المنشآت و استمرار أثرها الإيجابي على الاقتصاد الفلسطيني تحتاج هذه المنشآت إلى توافر سبل الحصول على الخدمات المالية ، و قد بدأت البنوك في توجيه اهتمامها نحو هذا السوق في كل أنحاء العالم ، و لكن هل يقوم القطاع المصرفي الفلسطيني بدوره في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ؟

و عليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في سؤال رئيسي على النحو التالي:

ما هو دور القطاع المصرفي الفلسطيني في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة ؟

تتفرع منه الأسئلة التالية :

١. هل هناك توجه استراتيجي من قبل القطاع المصرفي نحو تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة ؟
٢. ما هو دور سلطة النقد الفلسطينية في دعم و توجيه القطاع المصرفي نحو تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة ؟
٣. هل تشكل البيئة التنظيمية و القانونية عائقاً أمام القطاع المصرفي في عملية تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة ؟
٤. ما هو دور صناديق ضمان القروض كأحد الاليات التي تجعل القطاع المصرفي يقبل على تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة ؟
٥. ما مدى توفر المقومات اللازمة لدى المنشآت الصغيرة و المتوسطة للحصول على التمويل من القطاع المصرفي ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.3 أهداف الدراسة:

١. التعرف على المفاهيم الأساسية للمشاريع الصغيرة و المتوسطة و واقعها في فلسطين.
٢. التعرف على دور المصارف الفلسطينية في تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة.
٣. الوقوف على أهم المعوقات و التحديات أمام القطاع المصرفي لتمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة .
٤. الوقوف على دور سلطة النقد في توجيه البنوك نحو مزيد من الخدمات المالية للمنشئات الصغيرة و المتوسطة.

1.4 منهجية الدراسة:

منهجية الدراسة ترتكز على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الأسس التالية :

١. دراسة و تحليل ما كتب حول هذا الموضوع من خلال الإشارة إلى المراجع العلمية لتحديد الإطار النظري للدراسة.
٢. جمع البيانات والمعلومات حول هذا الموضوع من خلال تصميم وتوزيع استبانة لموظفي دوائر منح القروض و التمويل و مدراء الفروع في البنوك العاملة في قطاع غزة.

1.5 أهمية الدراسة:

تمثل العمليات المصرفية الخاصة بالمنشآت الصغيرة و المتوسطة صناعة تمر بمرحلة انتقاليه فبعد أن كان ينظر للعمل في هذه السوق على أنه نشاط محفوف بصعوبات بالغة ، أصبحت هذه السوق هدفاً استراتيجياً للبنوك في جميع أنحاء العالم .

و تظهر أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الـدور الهـام لقطـاع المنشـآت الصـغيرة و المتوسـطة فـي تطـوير الاقتصـاد الـوطني ، و خلق فرص عمل و الحد من البطالة و تنويع مصادر الدخل و تشجيع الريادة.
- الـدور الريـادي و الهـام للقطـاع المصـرفي الفلسـطيني بصـفته القطـاع الأقـوى فـي الاقتصـاد الفلسـطيني و دراسـة أهـم المعوقـات التـي تقـف أمامـه لتمويـل المنشـآت الصغيرة و المتوسطة لإيجاد حلول لها.
- إضافة إلى الفائدة التي ستعود على المنشآت نفسها بكونها المستفيد من التمويل.

1.6 فرضيات الدراسة:

١. يوجـد توجـه اسـتراتيجي لـدى القطـاع المصـرفي لتمويـل المنشـآت الصـغيرة و المتوسطة.

٢. لسـلطة النقـد الفلسـطينية دور مهـم فـي دعـم و توجيـه القطـاع المصـرفي نحـو تمويـل المنشآت الصغيرة و المتوسطة.

٣. تشـكل البيئـة التنظيميـة و القانونيـة عائقـاً أمـام القطـاع المصـرفي فـي تمويـل المنشآت الصغيرة و المتوسطة.

٤. تعتبـر صـناديق ضـمان القـروض أحـد الاليـات التـي تجعـل مـن القطـاع المصـرفي يقبل على تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة .

٥. ضـعف المقومـات اللازمـة لـدى المنشـآت الصـغيرة و المتوسـطة التـي تؤهلهـا للحصول على التمويل من القطاع المصرفي .

٦. لا توجـد فـروق ذات دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى($\alpha \leq 0.05$) لاسـتجابات المبحـوثين حـول دور القطـاع المصـرفي فـي تمويـل المنشـآت الصـغيرة و المتوسـطة تعـزى إلـى متغيـرات (العمـر، المسـمى الـوظيفي ، عـدد سـنوات الخبـرة ، وجـود وحـدة إداريـة متخصصـة بتمويـل المنشـآت الصـغيرة و المتوسـطة ، قيـام المصـرف بتوقيـع اتفاقيـة مـع أحـد صـناديق ضـمان القـروض لـدعم تمويـل المنشـآت الصـغيرة و المتوسطة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.7 متغيرات الدراسة:

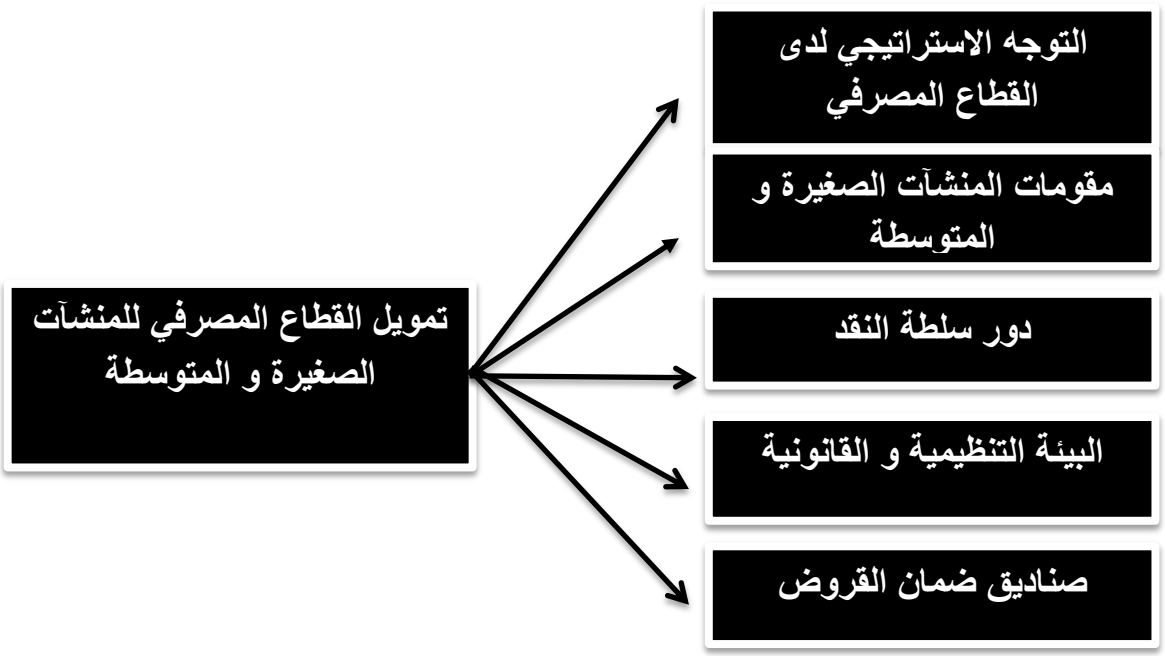

1.8 الدراسات السابقة:

١. دراسة (المشهراوي و الرملاوي، ٢٠١٥) بعنوان : أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الاجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها:

هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تقف حائلا أمام المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشروعات الصغيرة.

و قد كانت أهم نتائج الدراسة :

١. تؤثر اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي سلبًا على المشروعات الاقتصادية وخصوصًا المشروعات الصغيرة.
٢. ويساهم غياب تشريعات وقوانين خاصة بتنظيم عمل المشروعات الصغيرة في سرعة انهيارها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. ويؤثر تأخر أصحاب المشروعات الصغيرة في تسديد الأقساط على استمرارية المشاريع.
٤. ويؤدي ضعف السمات القيادية لدى أصحاب المشروعات لفشلها ويعاني أصحاب المشروعات الصغيرة من ضعف قدراتهم على إدارة و قتهم بكفاءة.

أما أهم توصيات الدراسة فكانت:

١. ضرورة عمل الحكومات على استحداث تشريعات لإعفاء المشروعات الصغيرة من الضرائب مساهمة في إنجاحها ويحميها من الانهيار.
٢. تطوير البيئة القانونية والتشريعية بحيث يشمل المشروعات الصغيرة لتلائم خصوصيتها وتستجيب لمتطلبات واحتياجات تلك المشروعات.
٣. ضرورة خلق آليات تساعد أصحاب المشروعات الصغيرة على تسديد الأقساط كمساعدتهم في شراء و تسويق منتجاتهم الصغيرة ونشر المعلومات التسويقية اللازمة لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم داخل فلسطين وخارجها لضمان وصولها لأكثر عدد ممكن من المواطنين.
٤. تقديم التدريب اللازم لأصحاب المشاريع لبناء قدراتهم الادارية والمالية لأصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة.

٢. دراسة (Nasr & Rostom, 2013) بعنوان: المشاريع الصغيرة و المتوسطة و مساهمتها في خلق فرص عمل و النمو الاقتصادي في العالم العربي:

"**SME Contributions to Employment, Job Creation, and Growth in the Arab World**"

هذه الدراسة صادرة عن البنك الدولي – إقليم الشرق الأوسط و شمال أفريقيا و تركز على دور المنشآت الصغيرة و المتوسطة في حل أبرز المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدول العربية متمثلة في الاستقرار و النمو الاقتصادي و حل مشكلة البطالة .

و قد خلصت الدراسة إلى أن أهم المشكلات التي تواجه المنشآت تتلخص في ضعف قدرات الكادر البشري و رواد الأعمال، و ضعف الأطر التنظيمية، و صعوبة الوصول إلى التمويل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و كانت التوصيات فيما يخص مشكلة التمويل– موضع الدراسة – للمنشآت الصغيرة و المتوسطة هي أن الخطوة الرئيسية هي تعزيز النمو الشامل من خلال تسريع التدابير التي تعزز فرص الحصول على التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الإطار المؤسسي، وتحسين نظام المعلومات الائتمانية، وإصلاح النظام القضائي، وتطوير الخدمات المالية غير المصرفية .

و ينبغي أن يقترن ذلك مع زيادة قدرة الهيئات التنظيمية على مراقبة مقدمي التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز حماية المستهلك في حال كانت الدول ترغب في رؤية ازدهار القطاع المشاريع الصغيرة و المتوسطة.

كما يجب أن يكون لدى البنوك وحدة متخصصة للمنشئات الصغيرة و المتوسطة، و إعداد طاقم قادر على اتخاذ القرارات الائتمانية لإقراض المنشآت الصغيرة و المتوسطة.

٣. دراسة (النيل، ٢٠١١) بعنوان : تقويم تجربة التمويل الأصغر الاسلامي في السودان خلال الفترة ٢٠٠٠ –٢٠١٠ م :

هدفت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية : هل قامت الدولة باتباع سياسات أدت إلى تخفيف حدة الفقر في السودان ؟ و هل قامت مؤسسات الدولة الرسمية بالإشراف والمساهمة في الوصول إلى الشرائح المستهدفة ؟ و ما هو دور بنك السودان المركزي في إصدار سياسات تعنى بالتمويل الأصغر ؟ و ما مدى استجابة المصارف لتطبيق سياسات التمويل الأصغر ؟

و قد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت في قيام الدولة بالإشراف و الدعم للشرائح المستهدفة ، كما ظهر اهتمام البنك المركزي السوداني بالتمويل الأصغر على مستوى إصدار السياسات والضوابط المنظمة و رفع النسبة المخصصة لهذا القطاع مع إنشاء وحدة متخصصة بالتمويل الأصغر ، قيام المصارف التجارية و المتخصصة بإنشاء وحدة متخصصة تعنى بالتمويل الأصغر ، و لكن على الرغم من الجهود المبذولة فإن حجم التمويل الأصغر الممنوح من القطاع المصرفي كان متدنياً جداً .

كما أوصت الدراسة إلى ضرورة تفعيل دور الدولة في تخيف حدة الفقر من خلال :ضرورة دعم عملاء التمويل الأصغر بضمانات من الدولة ، و إنشاء وزارة خاصة تعنى بالمشروعات الصغرى و متناهية الصغر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لحماية منتجات المشروعات الصغيرة ، و توفير البنية الأساسية للمشروعات الصغيرة ، و توحيد جهود مؤسسات الدولة الداعمة للشرائح الضعيفة.

٤. دراسة (بتال، الراوي، و علي، ٢٠١١) بعنوان: دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة في العراق:

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على تجربة المصارف العراقية التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة، و قد أظهرت الدراسة دور المصارف في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة الذي يتراوح بين تأسيس الصناديق التي تقوم بتمويل هذه المشروعات ، أو إنشاء وحدات متخصصة داخل المصارف لتمويل هذه المشروعات ، كما سهمت المصارف في إنجاح تجربة الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغ حجم القروض الممنوحة من قبل المصارف للشركة ٢١ مليار أردني حتى منتصف عام ٢٠١١ ، و لكن على الرغم من الجهود المبذولة فقد أظهرت الدراسة قصوراً في دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة نظراً لتركز معظم المصارف في العاصمة بغداد، و عدم تعامل فئة كبيرة مع المصارف الخاصة الربوية بسبب الوازع الديني.

٥. دراسة (Egyptian banking institute, 2010) بعنوان: "الوصول إلى التمويل – أشكال تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة:

"Acsess to finance– forms of financing for SMEs in Egypt"

تهدف الدراسة إلى التعرف على أهم التحديات و المشكلات التي تواجه قطاع المشاريع الصغيرة و المتوسطة في سبيل حصوله على التمويل الملائم لتلك المشاريع، و بالتالي تناولت عرضاً تحليلياً لجانبي العرض و الطلب متمثلاً في الخدمات التمويلية من البنوك و المؤسسات المالية ، و كذلك رؤية أصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الحصول على التمويل .

و قد أسفرت النتائج النهائية للدراسة إلى ضرورة تنظيم حملات وبرامج تدريبية لزيادة الوعي لدى أصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة، و إمدادهم بالمهارات اللازمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتعامل بفاعلية مع البنوك، و ذلك بهدف سد الفجوة بين البنوك و أصحاب تلك المشروعات.

كما أفادت بأهمية زيادة الوعي لدى البنوك بخصائص و متطلبات المشروعات الصغيرة و المتوسطة و وضع الاستراتيجيات و السياسات الخاصة لتيسير التمويل لذلك القطاع .

٦. دراسة (حامد، أبو هنطش، خليفة، و صلاح، ٢٠٠٩) بعنوان : تجارب الدول في تطوير أعمال المنشآت الصغيرة و المتوسطة – دروس فلسطين :

هدفت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بكيفية تحسين الظروف المحيطة بعمل المنشآت الصغيرة جدا و الصغيرة و المتوسطة في الأراضي الفلسطينية ، و في سياق ذلك سعت الدراسة إلى الاستفادة من تجارب الدول في مجالات تحسين البيئة القانونية ، و توسيع فرص الحصول على التمويل ، و توفير الخدمات المساندة .

و أشارت الدراسة أن كثيراً من الدول أدركت أهمية مساندة المنشآت الصغيرة جدا و الصغيرة و المتوسطة، و أن الاستفادة ستكون كبيرة إذا ما استخدمت السياسات التي اعتمدتها دول أخرى لتلائم الوضع الفلسطيني ، و أن السياسات الملائمة و المستمدة من هذه التجارب تعتمد بالأساس على دور السلطة الوطنية الفلسطينية في رسمها و تنفيذها من خلال الأجسام العاملة حالياً ، و من خلال استحداث أجسام جديدة مثل إنشاء مركز فلسطيني للمنشئات الصغيرة جدا و الصغيرة و المتوسطة.

كما تعتبر عملية التمويل عاملاً رئيسياً من العوامل المؤثرة على قرارات أصحاب المنشآت الاقتصادية لإنشاء منشآتهم ، و عليه أوصت الدراسة في هذا الجانب على :

- إنشاء مؤسسة أو صندوق إقراض فلسطيني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إنشاء صندوق لضمان القروض ليسهم في تخفيف المعيقات بارتفاع و تعدد الضمانات المطلوبة من المتقدمين للقروض.
- إدخال مجموعة تعديلات على قانون المصارف ليشمل حداً أدنى للتسهيلات الائتمانية كنسبة من الودائع التي يتوجب على المصارف تقديمها للمنشآت الصغيرة جدا و الصغيرة و المتوسطة.

كما أشارت إلى حاجة المنشآت إلى خدمات مساندة و مكملة أكثر مما تحتاجه المنشآت الكبيرة، و أنه من المجدي على المستوى الفلسطيني إنشاء مركز دعم أو مركز يقدم خدمات للمنشآت الصغيرة جدا و الصغيرة و المتوسطة.

٧. دراسة (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، ٢٠٠٩)

بعنوان: مراجعة نقدية لمشروع قانون المنشآت الصغيرة و المتوسطة في فلسطين:

قامت هذه الدراسة بتقييم بنود مشروع قانون المشاريع الصغيرة و المتوسطة، و ذلك من خلال مقارنة أحكام مشروع القانون مع القوانين السارية من جهة، و مع أحكام قوانين الدول الأخرى، و قد خلصت الدراسة إلى أن من الضروري سن قانون ينظم عمل المنشآت الصغيرة جدا و الصغيرة و المتوسطة، كما أكدت الدراسة أن على أن غياب البيئة القانونية أحد المحددات الهامة التي تؤثر على أداء المنشآت.

و قد أوصت الدراسة بما يلي:

- ضرورة إعادة صياغة القانون لتوضيح أهداف هيئة المشاريع الصغيرة و المتوسطة و مهامها
- السعي إلى توفير البنية التحتية المشجعة على إقامة المنشآت الصغيرة جدا و الصغيرة و المتوسطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العمل على توفير البيئة المساندة و الداعمة لهذه المنشآت لمساعدتها على التطور و النمو.
- فيما يتعلق بحشد التمويل و الدعم المالي أكد الباحث على ضرورة أن يتم التنسيق بين هيئة المشاريع الصغيرة و المتوسطة و سلطة النقد ، ضرورة تأسيس الصناديق الحكومية لتمويل المنشآت الصغيرة جدا و الصغيرة و المتوسطة، أهمية تأسيس مؤسسة حكومية لضمان القروض لصعوبة التغلب على مشكلة الضمانات .

٨. دراسة (عبد الحكيم، ٢٠٠٧) بعنوان : استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة –دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة – :

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التوجه الاستراتيجي للبنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال دراسة مدى اهتمام البنوك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و جعلها ضمن عملائها الاستراتيجيين، و تقييم مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

و أشارت نتائج الدراسة إلى : أن التوجه الاستراتيجي لبعض البنوك نحو تمويل قطاع المنشآت الصغيرة و المتوسطة ينقصه توفير الوسائل المادية و الموارد البشرية اللازمة ، كما أنه لا تتناسب مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع إمكانيات هذه البنوك ، كما أظهرت الدراسة أن المصارف تفضل ربط علاقات تمويلية مع تلك المؤسسات التي دخلت في مراحل النمو و التوسع في حين تعاني المؤسسات حديثة النشأة من صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل ، كما أشار إلى عدم فاعلية صناديق ضمان القروض .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و أهم التوصيات هي : ضرورة الاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قبل البنوك و تطوير آليات التمويل و ضرورة توفير الوسائل المادية و الكفاءات البشرية ، ضرورة تفعيل دور المؤسسات الحكومية المتخصصة في دعم المنشآت الصغيرة و المتوسطة ، تفعيل آليات عمل صناديق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و تفعيل مساهمة كل مؤسسات المجتمع في نشر ثقافة الاستثمار و العمل الحر .

٩. دراسة (Beck & Asli, 2006) بعنوان: المنشآت الصغير ة و المتوسطة: الحصول على التمويل كعائق أمام النمو:

"Small and medium- size enterprises- Access to finance as a growth constraint"

أشارت الدراسة إلى أن الشركات الصغيرة و المتوسطة _ على الرغم من أنها تشكل جزءا كبيرا من إجمالي العمالة_ تواجه معوقات النمو الكبيرة ولها أقل قدرة على الوصول إلى مصادر رسمية للتمويل الخارجي، و هذا سبب رئيس لعدم وجود مساهمة كبيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي.

و قد خلصت الدراسة إلى أن المؤسسات المالية والقانونية تلعب دورا هاما في تخفيف هذا القيد، ويمكن أن تساعد أدوات التمويل المبتكرة في تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل حتى في غياب مؤسسات متطورة، و أن التركيز على تحسين بيئة الأعمال لجميع الشركات هو أكثر أهمية من مجرد محاولة تعزيز قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.9 التعقيب على الدراسات السابقة:

يلاحظ الباحث من خلال الدراسات السابقة ما يلي :

- المنشآت الصغيرة و المتوسطة تمثل قوة رئيسية محركة لخلق فرص العمل و نمو الناتج المحلي، كما تساهم إلى حد كبير في تنويع الأنشطة الاقتصادية ، و تحقيق الاستقرار الاجتماعي .
- نمو المنشآت الصغيرة و المتوسطة يمثل تحدياً صعباً نظرا لأنها تواجه قيوداً شديدة معيقة للنمو بدرجة أكبر مما تواجهه المؤسسات الكبيرة .
- تجنب المصارف خلال السنوات الماضية تمويل هذه المنشآت بسبب ارتفاع التكلفة و المخاطر.
- هناك توجه عالمي حديث من قبل الدول و الحكومات و الهيئات التنظيمية للتغلب على المعوقات التي تواجه نمو المنشآت الصغيرة و المتوسطة.
- تمثل المنشآت الصغيرة و المتوسطة النسبة الأعظم من إجمالي المنشآت في فلسطين.
- واقع المنشآت الصغيرة و المتوسطة غير منظم في فلسطين و بحاجة إلى الكثير من الاهتمام.

و قد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في إثراء الجانب النظري لهذه الدراسة و تحديد الجوانب الواجب التركيز عليها في القطاع المصرفي الفلسطيني.

ما يميز الدراسة الحالية:

- معرفة مدى مساهمة القطاع المصرفي الفلسطيني في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة.
- الوقوف على أهم العوامل التي تقف عائقاً أمام المصارف للتوسع في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تعزيز الجوانب المحفزة و الداعمة لتوجه المصارف نحو تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة.
- تقديم توصيات و نتائج الدراسة للجهات الرسمية و الهيئات التنظيمية المعنية بإيجاد حلول لأهم المعيقات أمام المنشآت الصغيرة و المتوسطة و هي مشكلة التمويل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني: المنشآت الصغيرة و المتوسطة– المفاهيم و الخصائص:

١. مقدمة

٢. مفهوم المنشآت الصغيرة و المتوسطة

٣. خصائص المنشآت الصغيرة و المتوسطة

٤. خصائص أصحاب المنشآت الصغيرة و المتوسطة

٥. أهمية المنشآت الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية

٦. عوامل نجاح و فشل المنشآت الصغيرة و المتوسطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.1 مقدمة:

يتزايد الاهتمام في مختلف دول العالم بالمنشآت الصغيرة و المتوسطة و قد دل ذلك بالاهتمام الكبير الذي أظهرته دراسات الباحثين و المؤسسات البحثية في مختلف دول العالم، و نشأ هذا الاهتمام نتيجة تأثيراتها المتعددة على اقتصاد الدول حيث تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي و في خلق فرص عمل إضافة إلى مساهمتها في زيادة صادرات الدول ، كما تمتاز هذه المنشآت بانخفاض رأس المال اللازم لإنشائها و تشغيلها (حامد، أبو هنطش، خليفة، و صلاح، ٢٠٠٩)، و تشير التقديرات إلى أن المنشآت الصغيرة و المتوسطة تمثل على الأقل ٩٥ في المائة من الشركات المسجلة في العالم ، و في أوروبا مثلا تزيد هذه النسبة عن ٩٩ في المائة (مؤسسة التمويل الدولية، ٢٠٠٩) ، و هذا حال الاقتصاد الفلسطيني الذي تمثل المنشآت الصغيرة و المتوسطة ٩٥% من إجمالي المنشآت الاقتصادية فيه.

2.2: مفهوم المنشآت الصغيرة و المتوسطة:

تعددت الدراسات التي ناقشت مفهوم المنشآت الصغيرة جدا و الصغيرة و المتوسطة باختلاف امكاناتها و قدراتها الاقتصادية و مراحل نموها و مستوى التقدم الفني بها .

و قد تعددت المعايير المستخدمة لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و منها (السعيد و عبد اللطيف، ٢٠٠٦):

١. **معيار حجم العمالة:** و يعتبر هذا المعيار أحد المعايير الأساسية الأكثر استخداما في تحديد حجم المنشآت.
٢. **معيار حجم المبيعات:** من المعايير الضرورية و المهمة في تحديد حجم المنشآت و لكن تشوبه بعض النقائص، مثل خضوع المبيعات في كثير من الأحيان إلى الفترات الموسمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. **معيـــار رأس المـــال:** يمثـل عنصـرا هامـاً فـي تحديـد الطاقـة الانتاجيـة للمؤسسـة ، و يختلف من قطاع انتاجي لآخر.

٤. **المعيـــار التقنـــي:** بنـاء علـى هـذا المعيـار يـتم تحديـد حجـم المنشـأة ، حيـث تعتبـر صـغيرة أو متوسـطة فـي حـال اسـتخدامها أسـاليب انتـاج بسـيطة ذات كثافـة رأسـمالية منخفضـة و كثافـة عماليـة عاليـة، و بـالعكس تمامـاً فـي المؤسسـة الكبيـرة حيـث تستخدم أساليب إنتاج ذات تكنولوجيا عالية .

٥. **محدوديـــة الســـوق :** الحصـة السـوقية للمنشـأة الصـغيرة و المتوسـطة تكـون محدودة و ذلك للأسباب التالية :

١. صغر حجم المنشأة.

٢. صغر حجم الإنتاج.

٣. صغر رأس المال.

٤. محلية النشاط.

و تكمن صعوبة الوصول إلى تعريف موحد للمنشأة الاقتصادية للأسباب التالية: (حدة، ٢٠١١)

١. **اخـــتلاف درجـــة النمـــو الاقتصـــادي :** حيـث يختلـف حجـم اقتصـاديات الـدول المتقدمـة عـن الـدول الناميـة ، فالمنشـأة الصـغيرة فـي بلـد متقـدم مثـل اليابـان يمكـن اعتبارهـا منشـأة كبيـرة فـي بلـد نـامي مثـل فلسـطين ، و عليـه و بنـاء علـى هـذا الاختلاف لا يمكن الوصول إلى تعريف موحد للمنشأة الصغيرة و المتوسطة.

٢. **اخـــتلاف طبيعـــة النشـــاط الاقتصـــادي :** حيـث تختلـف حاجـة القطاعـات الصـناعية مـثلاً عـن القطاعـات الخدماتيـة فـي حاجتهـا لكثافـة اليـد العاملـة و حجـم الاسـتثمارات الذي يحتاجه النشاط .

٣. **تعـــدد المعـــايير المســـتخدمة:** حيـث تعـددت المعـايير الكميـة و النوعيـة المسـتخدمة لتعريـف حجـم المنشـآت الاقتصـادية، مثـل: حجـم العمالـة، المبيعـات، رأس المـال، و غيرها من المعايير التي سبق ذكرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و عليه يرى الباحث بأنه لا يمكن تحديد تعريف موحد للمنشآت الصغيرة و المتوسطة بسبب الأسباب المذكورة أعلاه، و إنما يتم تحديد التعريف حسب طبيعة و حجم النشاط الاقتصادي في البيئة المحيطة.

2.3: تعريف المؤسسات الدولية للمنشآت الصغيرة و المتوسطة:

لا يوجد تعريف عالمي محدد للمنشآت الصغيرة و المتوسطة ، و على الرغم من وجود الاختلاف حول التعريف إلا أنه يوجد عنصرين أساسيين قد تم الاهتمام بهما كثيرا و معظم التعاريف العالمية تعتمد عليهما و هما معياري: عدد العاملين و رأس المال، و عليه سيتم التعرض لبعض التعاريف للمؤسسات الدولية :

2.3.1 تعريف البنك الدولي: يعتمد البنك الدولي في تصنيفه على ثلاث معايير أساسية و يجب على المؤسسة أن تفي على الأقل باثنتين منها، و المعايير هي: عدد العاملين، الأصول، المبيعات السنوية.

و هي على النحو التالي: (مؤسسة التمويل الدولية، ٢٠٠٩)

جدول (2.1): معيار تعريف البنك الدولي للمنشآت

حجم الشركة	عدد العاملين	الأصول	المبيعات السنوية
صغرى	أقل من 10	أقل من 100 ألف دولار	أقل من 100 ألف دولار
صغيرة	أقل من 50	أقل من 3 ملايين دولار	أقل من 3 ملايين دولار
متوسطة	أقل من 300	أقل من 15 مليون دولار	أقل من 15 مليون دولار

المصدر : (مؤسسة التمويل الدولية، ٢٠٠٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.3.2 تعريف الاتحاد الأوروبي: اعتمد في تعريف المنشأة على عاملين أساسيين و هما: عدد العمال، و حجم المبيعات: (Enterprise and industry publication, 2005)

١. المنشآت الصغرى: عدد العمال أقل من 10 عمال، و المبيعات السنوية أقل من 2 مليون يورو .
٢. المنشآت الصغيرة: عدد العمال أقل من 50 عامل، و المبيعات السنوية أقل من 10 مليون يورو.
٣. المنشآت المتوسطة: عدد العمال أقل من 250 عامل، و المبيعات السنوية أقل من 50 مليون يورو.

2.3.3 التعريف العربي: في الدول العربية تم تقسيم الصناعات الصغيرة جدا و الصغيرة و المتوسطة على أساس حجم النشاط الاقتصادي، و ذلك بالاعتماد على ما ورد في اجتماع الخبراء العرب المختصين في دمشق عام 1993 برعاية الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي على النحو التالي (عطياني و الحاج علي، ٢٠٠٩):

١. الصناعات الصغيرة جدا: و هي عبارة عن الصناعات التي توظف خمسة عاملين فأقل و تستثمر أقل من خمسة الاف دولار أمريكي لا تشمل الأبنية و العقارات .
٢. الصناعات الصغيرة: و هي التي تشغل ما بين 15-6 عاملاً و تستثمر أقل من 15 ألف دولار أمريكي لا تشمل الأبنية و العقارات.
٣. الصناعات المتوسطة: و هي تلك الصناعات التي تستخدم ما بين 25-16 عاملاً و تستثمر ما بين 25-15 ألف دولار أمريكي لا تشمل الأبنية و العقارات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.3.4 التعريـــف المصـــري: و قـد عـرف المعهـد المصـرفي المصـري المنشـآت بنـاء علـى كل من معياري عدد العمال و المبيعات على النحو التالي (Poldermans, 2011):

جدول (2.2): معيار تعريف المعهد المصرفي المصري للمنشآت

الحجم	**المبيعـات السـنوية – الجنيـه المصـري "مليون"**	عدد العمال
صغرى	0.1>	1-4
صغيرة جداً	0.1-1	5-9
صغيرة	1-10	10-49
متوسطة	10-100	50-200
كبيرة	>100	>200

2.3.5 تعريـف منظمـة الأمـم المتحـدة للتنميـة الصـناعية: عرفـت المنشـآت الصـغيرة بأنهـا تلـك المنشـآت التـي يخـتص فيهـا شـخص واحـد بـالنواحي الماليـة و الإداريـة، و يتـراوح عدد العاملين فيها ما بين 50-10 عاملاً. (عطياني و الحاج علي، ٢٠٠٩)

كمـا و عرفـت الوكالـة الأمريكيـة للتنميـة الدوليـة المنشـآت الصـغيرة جـداً بأنهـا تلـك المنشآت التي تشغل أقل من 10عمال. (عطياني و الحاج علي، ٢٠٠٩)

ممـا سـبق يلاحـظ عـدم وجـود تعريـف موحـد للمنشـآت الصـغيرة و المتوسـطة، ولكـن لكـل دولة تعريف يتناسب مع الوضع الاقتصادي الخاص بها.

2.3.6 التعريـف الفلسـطيني: فـي فلسـطين فقـد أقـرت اللجنـة الفنيـة التـي شـكلتها سـلطة النقـد الفلسـطينية تعريفـاً للمنشـآت الصـغيرة و المتوسـطة بأنهـا: المؤسسـات التـي يبلـغ عـدد عمالهـا أقـل مـن 25 عامـل، و حجـم مبيعاتهـا السـنوي أقـل مـن 7 مليـون دولار. (سـلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما و يصنف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المنشآت حسب عدد العمال لأغراض البحث على أساس معيار عدد العمال على النحو التالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٤):

١. المنشآت متناهية الصغر : و هي التي يتشغل من 1-4 عمال.
٢. المنشآت الصغيرة: و هي التي تشغل من 5-9 عمال.
٣. المنشآت المتوسطة: و هي التي تشغل من 10-19 عاملاً.

2.4: خصائص المنشآت الصغيرة و المتوسطة:

تمتاز منشآت الأعمال الصغيرة و المتوسطة في دول العالم المختلفة بمجموعة من الخصائص و المزايا التي تميزها عن غيرها من المنشآت، و لإظهار خصوصية هذه المؤسسات سنوضح خصائصها التي تتجلى في النقاط التالية:

١. **سهولة التأسيس:** تتميز هذه المنشآت بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل تلك الشركات أو المؤسسات، ومن ثم أداة فاعلة لجذب مدخرات الأفراد وتوظيفها في المجال الإنتاجي، كما تتميز بسهولة إجراءات تكوينها وتتمتع بانخفاض مصروفات التأسيس والمصروفات الإدارية نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي، وجمعها في أغلب الأحيان بين الإدارة والتشغيل. (العابدين، ٢٠٠٤)
٢. **استقلالية الإدارة و مرونتها:** تتركز إدارة معظم مؤسسات الأعمال الصغيرة في شخص مالكها أو مالكيها لذلك فهي تتسم بالمرونة و الاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها و يترتب على ذلك: (الأسرج، ٢٠٠٩)

١. بساطة التنظيم المستخدم و سهولة التزود بالاستشارات و الخبرات الجديدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. انخفاض التكاليف الادارية و التسويقية و التكلفة الثابتة، و كذلك انخفاض الاجور المدفوعة للعاملين فهي تؤدي تلقائياً إلى ميزة البيع بالأسعار أقل نسبياً ، و بالتالي إغراق السوق بكميات كبيرة من السلع و الخدمات من خلال سهولة الاتصال بالعملاء.

٣. نقص الروتين و الأوراق المكتبية و ارتفاع مستوى فعالية الاتصالات و سرعة الحصول على المعلومات اللازمة للعمل.

٤. إتباع المؤسسة لخطط واضحة و سياسات مرنة و إجراءات عمل مبسطة و تتميز هذه المؤسسات بارتفاع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الإداري اليومي سواء داخل المؤسسة من خلال التقارب أو الاحتكاك المباشر بين أصحاب هذه المؤسسات و العاملين لديها، و يكون لهذا التقارب داخل مؤسسات الأعمال الصغيرة أثر مباشر في زيادة إنتاجية العامل، و أيضاً تتحقق في هذه المؤسسات علاقات شخصية مع المحيط الخارجي من خلال العلاقات الشخصية التي تنشأ بين صاحب المؤسسة الصغيرة و العملاء، و يكون لذلك أثر مباشر في الحفاظ على سوق هذه المؤسسة بل و تنميتها أيضاً.

٣. **القدرة على التكيف مع التغيرات المستحدثة:** نظراً لصغر حجم المنشآت و استخدامها لتكنولوجيا بسيطة وعدد قليل من العمال، فإنه يسهل عليها التأقلم مع المتغيرات و الظروف المحلية و الإقليمية و الدولية، و يعني هذا أنها تمتاز عن المنشآت الكبيرة بقدرتها على تجاوز الكثير من التقلبات أو الأزمات الاقتصادية التي قد تحدث أو من المتوقع حدوثها، حيث يكون من السهل عليها تغيير خططها و سياستها الانتاجية و التسويقية، إضافة إلى سياستها تجاه عمالها، كما أنها تكون قادرة على دراسة الأوضاع و الظروف الراهنة في الأسواق مما يعطيها مرونة و قدرة على مراقبة تلك الأسواق خاصة في مجال تغير أذواق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستهلكين تجاه السلع و الخدمات التي تقدمها. (عطياني و الحاج علي، ٢٠٠٩)

٤. **أداة التدريب الذاتي:** تعتبر هذه المنشآت مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية، مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات، الأمر الذي يؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية في المستقبل تفوق حجم مؤسستهم الحالية، ومن ثم فهي تعتبر مجالاً خصباً لخلق وتنمية فئة المنظمين التي هي الأساس في زيادة الاستثمارات الناجحة وتوسيع فرص التنوع في المقدرة الإنتاجية .(العابدين، ٢٠٠٤)

٥. **مهارات العاملين:** نظراً لتميز المنشآت بالتخصص في العمل و الانتاج فإن هذا الأمر ينعكس بالإيجاب و بشكل جيد على نوعية و جودة منتجاتها، و ذلك بسبب وجود عنصر المهارة لدى العاملين من جهة ، و قدرة تلك المنشآت على دراسة أذواق المستهلكين و تلبية رغباتهم من جهة أخرى. (ملحم، ٢٠١٠)

2.5: خصائص أصحاب المنشآت الصغيرة و المتوسطة:

و لكي تنجح المنشآت الصغيرة و المتوسطة يجب أن تتوفر في الشخص صاحب المؤسسة مجموعة من الخصائص:

أولاً: القدرة على امتلاك رؤية كلية لتفاصيل سير العمل:

يحتاج صاحب العمل أن يتمكن من تكوين صورة كلية عن العمل بجوانبه التسويقية و المالية و الفنية، الداخلية و البيئية.

إذ يحتاج صاحب العمل الصغير الاستعداد لامتلاك و تكوين رؤية كلية متوازنة لشئون الانتاج و التسويق و المالية و الادارة. (الخناق، ٢٠٠٦)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الحساسية للتغير و القدرة على التكيف:

سمة مهمة أخرى فلصاحب العمل الصغير و هي ليس فقط القدرة على رصد التغيرات التي تحصل و إنما أيضاً القدرة على التكيف، و هذه سمات شخصية مهمة و ضرورية لكل من هو في موقع إدارة عليا، فهو بحاجة إلى القدرة العقلية أي القدرة على تشخيص المؤشرات المهمة المختلفة التي تحصل في البيئة الخارجية و إدراك آثارها المحتملة، كما يحتاج الاستعداد للتغير و التكيف و القدرة على ذلك. (الخناق، ٢٠٠٦)

ثالثا: القدرة على جذب عمال أكفاء و المحافظة عليهم:

و هذا يعني أن صاحب العمل الصغير يحتاج مهارات و استعدادات انسانية مهمة و حس مرهف للمؤهلات التي يحتاجها العمل، و قدرة على تشخيص قدرات و مؤهلات الاخرين الذين يحتاج الاستعانة بهم، كما يمتلك قدرات قيادية و قدرات تواصل لحسن استخدامهم و توجيههم و الحفاظ عليهم. (عنتر و عليان، ٢٠٠٦)

رابعاً: معارف إدارية:

إضافة إلى الخصائص النفسية و العقلية أعلاه يحتاج صاحب العمل الصغير الناجح إلى مجموعة معارف تتعلق بكل وظائف المنظمة.

خامساً: الريادة كمتطلب أساسي لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

أن تتوفر الخصائص السابقة الذكر قد يعتبر ضرورياً للمشروع في إقامة مثل هذه المؤسسات و لكنها لا تعني بالضرورة أن تفي بمتطلبات الحفاظ على بقاء هذه المؤسسات و ضمان استمرارها بمواجهة الضغوط و موجات المنافسة.

من ذلك يجب على أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن يكونوا رياديين و يتمتعون بصفات و طبيعة ريادية ليتمكنوا من جعل أعمالهم الصغيرة أعمالاً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كبيـــرة و ناجحـــة، و مـــن الصـــفات الرياديـــة لأصـــحاب المؤسســـات الصـــغيرة و المتوسطة ما يلي: (الخناق، ٢٠٠٦)

١. النزعـــة إلـــى الاســـتقلالية: أي تفضـــيل العمـــل لحســـابه عوضـــاً عـــن العمـــل لدى الاخرين.
٢. النزعـــة للمخـــاطرة: و يقصـــد بالمخـــاطرة هـــو القـــدرة علـــى حســـاب المخـــاطر الممكـــن حـــدوثها و المواجهـــة النفســـية و الاقتصـــادية ، و مـــن ثـــم اتخـــاذ القـــرار الملائـــم للتغلـــب عليهـــا لمواجهـــة المخـــاطر و حســـابها بدقة تعطي للريادي ميزة على الانسان التقليدي المتردد.
٣. النزعـــة للمنافســـة: نظـــراً لتـــزاحم الأعمـــال فـــي جميـــع القطاعـــات الاقتصـــادية، فـــإن النجـــاح مـــرتبط بالقـــدرة علـــى المنافســـة و علـــى صاحب العمل الصغير أن يأتي بالجديد و المبتكر دائماً.
٤. أن يسعى لتحويل عمله الصغير إلى عملاً كبيراً خلال فترة قصيرة.
٥. أن يتحمل المسئولية دائماً.
٦. البحث عن فرص جديدة.
٧. لديـــه القـــدرة علـــى معرفـــة واقـــع وبيئـــة عملـــه بدقـــة و واقعيـــة و حـــل المشكلات و ليس الاستسلام للواقع.
٨. الرغبة بالحصول على المعلومات المرتدة و السريعة.
٩. يتمتع بالقدرة على ايجاد البدائل لحل المشكلات.
١٠. التوجه إلى المستقبل.
١١. يحسن التعامل مع العاملين و إقامة علاقات عمل جيدة.
١٢. محاسب جيد يحسن التصرف جيداً بالأموال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.6: أهمية المنشآت الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية:

يعتبر قطاع المنشآت الصغيرة و المتوسطة قطاعاً مهماً في التنمية الاقتصادية، كما يعتبر المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي في معظم دول العالم، ودوره التنموي لا يقل أهمية عن دور المنشآت الكبيرة، و تكمن أهميته من خلال الاتي:

١. تعتبر المنشآت الصغيرة و المتوسطة النمط الغالب للمنشآت الاقتصادية في الدول العربية، فهذه المنشآت تشكل حوالي 99% من جملة المنشآت الاقتصادية غير الزراعية في مصر، أما في الكويت فيشكل هذا القطاع ما يعادل 90% من المؤسسات الخاصة العاملة، و يضم عمالة وافدة تقدر بنحو 45% من قوة العمل، و عمالة وطنية بنسبة 1%، و في لبنان تشكل هذه المنشآت أكثر من 95% من إجمالي المؤسسات، و تساهم بنحو 90% من الوظائف، أما في دولة الإمارات شكلت المشاريع الصغيرة و المتوسطة نحو 94.3% من المشاريع الاقتصادية في الدولة و توظف نحو 62% من القوة العاملة و تساهم بنحو 75% من الناتج الاجمالي. (الأسرج، ٢٠٠٩)

كما أن المنشآت الصغيرة و المتوسطة و بناء على معلومات مستقاة من 27 دولة أوروبية في عام 2012 تمثل 99.8% من المنشآت الاقتصادية فيها و توظف نحو 67.2% من العمالة، و تمثل ما يعادل 90% من المنشآت الاقتصادية في الدول النامية و تستوعب ما يعادل 50% من العمالة فيها. (Tewari, Skilling, Kumar, & Wu, 2013)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. مساهمتها في الحد من البطالة: يكمن الدور الأساسي لهذه المنشآت في الحد من الفقر و البطالة المنتشرة في أوساط الطبقات الفقيرة و ذوي الدخل المحدود، حيث تعمل على خلق فرص عمل دائمة و مؤقتة و ينعكس ذلك على النسيج الاجتماعي داخل المجتمع، الذي أكبر ما يهدده اتساع رقعة الفقر بين فئاته و شرائحه. (عطياني و الحاج علي، ٢٠٠٩)

٣. دعم المشروعات الكبيرة من خلال:

١. إعداد العمالة الماهرة و التي غالباً ما تترك المصانع الصغيرة و تتجه نحو المصانع الكبيرة التي تجد بها الأجور المرتفعة و المزايا الأفضل. (عنتر و عليان، ٢٠٠٦)

٢. تساهم في تحقيق التكامل و التحالف مع المؤسسات الكبرى، حيث يمكن أن تقوم المنشآت الصغيرة و المتوسطة بإنتاج بعض احتياجات و مستلزمات المؤسسات الكبرى، و بالتالي تعتبر مصدراً لتغذية المؤسسات الكبرى، فعلى سبيل المثال تتعامل شركة جنرال موتورز مع أكثر من 30,000 مورد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تتعامل شركة رونو الفرنسية مع أكثر من 50,000 مورد من هذه المؤسسات. (صليحة و بن علام، ٢٠٠٦)

٤. القدرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية: تتميز المنشآت الصغيرة و المتوسطة بقدرتها على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة، ففي حالة زيادة الطلب تزيد في حجم الاستثمار و في حالة الركود تخفض من حجم الانتاج، و هذا ما يجعلها أكثر مقاومة لفترات الاضطرابات الاقتصادية من المؤسسات الكبيرة.

٥. تنمية المناطق الريفية: مقارنة بالمنشآت الكبيرة تتمتع المنشآت الصغيرة و المتوسطة بمرونة أكبر في اختيار أماكن توطنها لأنها تحتاج إلى قدر ضئيل من خدمات البنية التحتية، و بالتالي إمكانية إقامتها في المناطق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الريفيـــة و هـــذا يســـاعد فـــي تـــوفير فـــرص عمـــل لســـكان هـــذه المنـــاطق و تحســـين مستوى معيشتهم. (بلخباط، ٢٠٠٦)

و أضـــاف (الخطيـــب و الرفـــاعي، ٢٠٠٦) عـــددا مـــن العوامـــل الأخـــرى التـــي تؤكـــد علـــى أهميـــة المنشـــآت الصـــغيرة و المتوســـطة فـــي التنميـــة الاقتصـــادية و المجتمعيـــة علـــى حـــد سواء على النحو التالي:

٦. إنتـــاج ســـلع ذات فـــرص تصـــديرية ممـــا يـــؤدي إلـــى الحصـــول علـــى النقـــد الأجنبي.
٧. إنتاج سلع بديلة عن الواردات مما يؤدي إلى الاحتفاظ بالنقد الأجنبي.
٨. تشـــكل الأرض الصـــلبة للاقتصـــاد الـــوطني فـــي مواجهـــة المـــؤثرات الســـلبية و الانتكاســـات مثـــل التضـــخم و الكســـاد، حيـــث تتـــأثر بشـــكل أقـــل مـــن المنشـــآت الكبيرة بالتقلبات الاقتصادية.
٩. تشرك المرأة في العملية الانتاجية و توفر لها الاستقلال الاقتصادي.
١٠. تلعب هذه المنشآت دوراً في دفع المشاركة الشعبية في الاقتصاد الوطني.

2.7: عوامل نجاح و فشل للمنشآت الصغيرة و المتوسطة:

لابد من وجود عوامل تؤثر على نجاح أو فشل المنشآت الصغيرة و المتوسطة منها ما هو مرتبط بالبيئة الخارجية الحاضنة لهذه المنشآت و منها العوامل الداخلية التي تتمثل في الصفات الشخصية لمالك النشأة و قدرته على إدارة المنشأة و توفير احتياجاتها و النهوض بها.

و تم التعرض لأهم هذه العوامل على النحو التالي : (عنتر و عليان، ٢٠٠٦)

2.7.1 أهم العوامل التي تهدد نجاح المنشآت الصغيرة و المتوسطة:

١. ضعف القدرات الإدارية لمالك المنشأة.
٢. عدم توافر الخبرات اللازمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. عدم القدرة على توفير التمويل اللازم.

٤. عدم القدرة على التفاعل مع التشريعات الحكومية.

٥. نقص العمالة المدربة.

٦. المنافسة.

٧. القصور في التواصل مع البيئة الخارجية.

2.7.2 أهم عوامل نجاح المنشآت الصغيرة و المتوسطة:

١. توافر الخبرات الإدارية اللازمة لإدارة المنشأة.

٢. التعليم : بحيث يكون مالك المنشأة حاصل على الحد الأدنى من التعليم بما يمكنه من إدارة المشروع و تحسين قدرات التواصل مع البيئة الخارجية.

٣. المعرفة السابقة بطبيعة المنتجات التي سيتم تقديمها.

٤. القدرة على توفير التمويل اللازم.

٥. القدرة على توفير العمالة الجيدة عند مستوى أجور تنافسي.

٦. إضافة إلى امتلاك صاحب المنشأة الصفات التي تؤهله لإدارة المشروع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث: واقع المنشآت الصغيرة و المتوسطة في فلسطين

١. مقدمة

٢. واقع المنشآت الصغيرة و المتوسطة في فلسطين

٣. المشكلات التي تواجه المنشآت الصغيرة و المتوسطة في فلسطين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.1 مقدمة:

تعتبر المنشآت الصغيرة و المتوسطة المحرك الاقتصادي الأساسي في معظم دول العالم، لما لها من أهمية في تشغيل الأيدي العاملة الشابة و المساهمة في تحسين مستويات المعيشة ، و إدماج المرأة و إشراكها في عملية التنمية الاقتصادية ، و بالنظر إلى واقع المنشآت في الاقتصاد الفلسطيني يظهر لنا أن المنشآت الصغيرة و المتوسطة و التي توظف أقل من 20 عاملاً تمثل 99% من إجمالي المنشآت في فلسطين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٤)، و نظرا للظروف الصعبة للاقتصاد الفلسطيني تحديدا نتيجة الحصار الاسرائيلي لقطاع غزة و الاغلاقات في الضفة الغربية و الانقسام الفلسطيني و الارتباط و التبعية للاقتصاد الاسرائيلي لابد من الاهتمام بهذا القطاع المهم للتخفيف من التبعية للاقتصاد الاسرائيلي و تشغيل الخريجين و تحسين نسب النمو ، و ذلك كله يقتضي اهتمام الجهات الرسمية و الداعمة و الممولة بهذا القطاع لدفع عجلة التطور في الاقتصاد الفلسطيني.

3.2: واقع المنشآت الاقتصادية في فلسطين:

بالنظر إلى واقع المنشآت الاقتصادية في فلسطين نرى أن المنشآت الصغيرة و المتوسطة هي المكون الأساسي للاقتصاد الفلسطيني حيث تشير البيانات الصادرة عن المركز الفلسطيني للإحصاء بأن 89% من المنشآت يعمل بها أقل من 5 عاملين ، و 7.6% من المنشآت العاملة يتراوح عدد العاملين بها من 5-9 عاملين ، و 2.3% من المنشآت يعمل بها من 10-19 عاملاً، بينما 1.1% فقط من المنشآت يعمل بها أكثر من 20 عاملاً، و بالتالي يمكن القول بأن 99% من إجمالي المنشآت في فلسطين هي منشآت صغيرة و متوسطة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما و تشير نتائج تعداد المنشآت الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2012 أن عدد المنشآت الاقتصادية بلغ 144,969 منشأة توزعت بواقع 67.9% منها في الضفة الغربية و 32.1% في قطاع غزة، و قد بلغت نسبة الزيادة في عدد المنشآت في فلسطين 19% مقارنة مع المنشآت التي تم حصرها خلال تعداد عام 2007 و التي بلغت 122241 منشأة، و مقارنة مع تعداد 2004 فقد بلغت نسبة الزيادة 30.3% عن المنشآت في حينها و التي بلغت 111272 منشأة . (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٤).

3.2.1 المنشآت حسب التوزيع الجغرافي:

تشير التقديرات الخاصة بعدد السكان أن عدد السكان الكلي بلغ 4,293,313 نسمة في منتصف عام 2012 و توزعوا بواقع 61.7% في الضفة الغربية و 38.3% في قطاع غزة، و بناء على ذلك فقد أشارت نتائج تعداد المنشآت إلى وجود علاقة إيجابية بين توزيع السكان و المنشآت حسب المنطقة، حيث أن المنشآت العاملة في فلسطين قد بلغت 144969 منشأة و توزعت بواقع 67.9% في الضفة الغربية و 32.1% في قطاع غزة. (عطياني و الحاج علي، ٢٠٠٩)

3.2.2: توزيع المنشآت الاقتصادية حسب الملكية:

المقصود بذلك القطاع الذي تتبع له المنشأة من حيث سيطرته على إدارة المنشأة و اتخاذ القرار فيها و هو في العادة الذي يمتلك أغلبية رأس المال (51%) فأكثر و تكون ملكية المنشأة إحدى الحالات التالية: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٤)

١. خاص وطني: المنشآت المملوكة بنسبة 51% فأكثر من رأسمالها لأفراد و مؤسسات القطاع الخاص المقيمة في فلسطين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. خاص أجنبي: هي المنشأة المملوكة بنسبة 51% فأكثر من رأسمالها لأفراد أو منشآت غير مقيمة في فلسطين و يشمل ذلك فروع الشركات الأجنبية في فلسطين على أن ذلك لا يشمل البعثات الدبلوماسية و الرسمية لهذه الحكومات.

٣. قطاع أهلي: المنشآت غير الهادفة للربح و تشمل الأحزاب و الاتحادات و النقابات و الجمعيات و طافة المنظمات النسوية و الشبابية و الطلابية و الكنائس و الأديرة و المؤسسات التابعة لها.

٤. شركات حكومة وطنية: المنشآت التي تمارس أنشطة اقتصادية ذات طبيعة سوقية ربحية و لكن تسيطر عليها الحكومة إما من خلال امتلاك 51% فأكثر من رأسمالها أو من خلال تشريعات أو مرسوم حكومي.

٥. شركات حكومة أجنبية: الشركات التي تمارس أنشطة اقتصادية ذات طبيعة سوقية ربحية المملوكة للحكومات الأجنبية بنسبة 51% فأكثر من رأسمالها.

٦. حكومة مركزية: كافة المنشآت التي تتبع للسلطة الوطنية و تقدم خدمات الادارة العامة.

٧. سلطة محلية: هي البلديات و المجالس القروية و ما يتبع لها من منشآت خدمية كالمنتزهات و الحدائق العامة و ما شابه ذلك.

٨. حكومة أجنبية : هي المنشآت التي تتبع مباشرة لحكومة دولة أجنبية مثل السفارات و الهيئات الدبلوماسية و القنصليات و الممثليات.

٩. وكالة غوث: و يشمل كافة مؤسسات وكالة الوث و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين سواء كانت مكاتب الادارة و الخدمات أو المدارس و المستوصفات و المراكز التدريبية.

١٠.هيئة دولية: و مثال عليها منظمات الأمم المتحدة المختلفة (عدا وكالة الغوث) مثل اليونسكو، و المؤسسات الدولية المماثلة (كالصليب الأحمر و البنك الدولي).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشير نتائج التعداد أن غالبية المنشآت العاملة في فلسطين تتبع من حيث الملكية إلى القطاع الخاص الوطني حيث شكل ما نسبته 90.6% من إجمالي المنشآت العاملة في فلسطين، أما القطاع الأهلي فقد أظهر ضعفاً في مساهمته في البنية الاقتصادية الفلسطينية و الذي لم يتعدى مساهمته 2.6% من عدد المنشآت، أما نسبة المنشآت التي تعود في ملكيتها إلى القطاع الخاص الأجنبي لم تتجاوز 0.2% فقط. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٤)

يتضح من نتائج تعداد المنشآت ضعف مساهمة القطاع الخاص الأجنبي في الاقتصاد الفلسطيني، و عدم مساهمته في دعم الاقتصاد الفلسطيني و لعل هذا يعود بشكل أساسي إلى انعدام الاستقرار السياسي و الأمني في فلسطين.

شكل رقم (3.1): يوضح التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في فلسطين حسب الملكية:

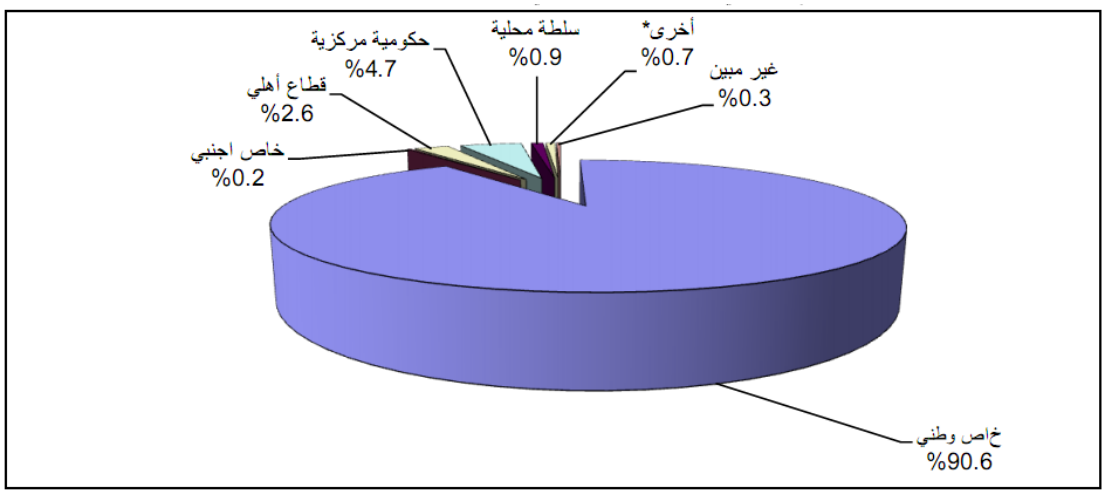

3.2.3: توزيع المنشآت الاقتصادية حسب الأنشطة الاقتصادية:

عند النظر إلى توزيع المنشآت العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية على مستوى فلسطين يتضح أن أنشطة تجارة الجملة و المفرق (التجزئة) تمثل القطاع الأهم من حيث عدد المنشآت العاملة و تستقطب أعداداً متزايدة من المنشآت حيث تمارس ٥١.١% من المنشآت أنشطة مختلفة من تجارة الجملة و المفرق (التجزئة)، أما أنشطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصناعات التحويلية فقد مثلت ١٢.٣%، و أنشطة الخدمات الأخرى شكلت ١١.١% من إجمالي عدد المنشآت، بينما شكلت أنشطة خدمات الإقامة و الطعام ٤.٨%، في حين أن أنشطة صحة الانسان و العمل الاجتماعي شكلت ٤% من إجمالي عدد المنشآت في فلسطين، أما بالنسبة للمنشآت العاملة في التعليم فبلغت نسبتها ٣.٩%، أما بقية المنشآت مثلت ١٠% توزعت بنسب متقاربة و متدنية من حيث عدد المنشآت. (منتدى الأعمال الفلسطيني، ٢٠١٤)

شكل (3.2): يوضح التوزيع النسبي للمنشآت حسب الأنشطة الاقتصادية:

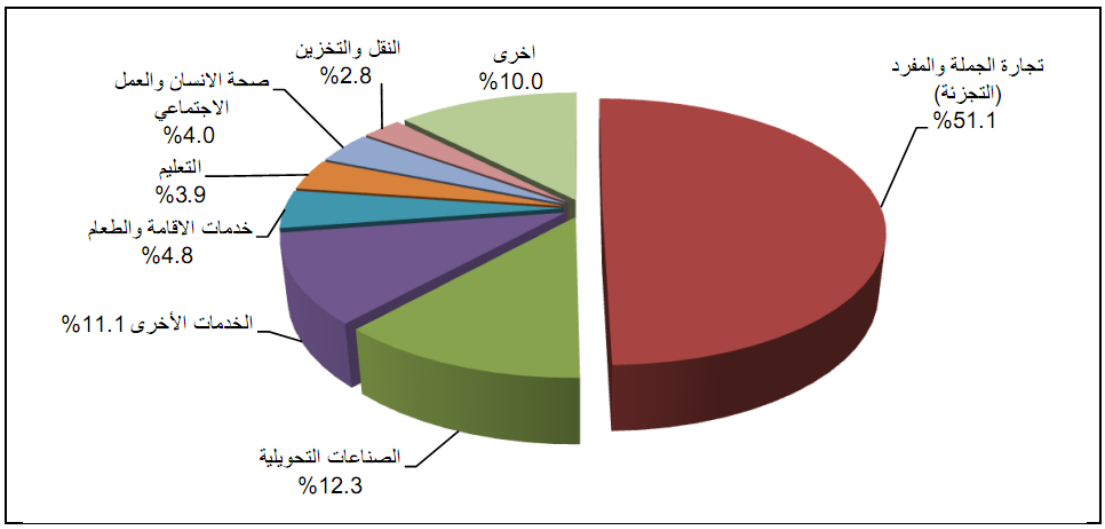

3.2.4: توزيع المنشآت حسب فئات العمالة:

تظهر نتائج التعداد للمنشآت لعام ٢٠١٢ في فلسطين أن تركز المنشآت يقع ضمن الفئة التي تشغل أقل من ٥ عاملين حيث شكلت ٨٩%، مقابل ٧.٦% للمنشآت التي توظف من ٥-٩ عاملين، في حين بلغت نسبة المنشآت التي توظف من ١٠ إلى ١٩ عامل ٢.٣%، أما المنشآت التي توظف أكثر من ٢٠ عاملاً فقد مثلت ١.٢% فقط من إجمالي المنشآت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل (3.3): يوضح توزيع المنشآت حسب فئة العمالة:

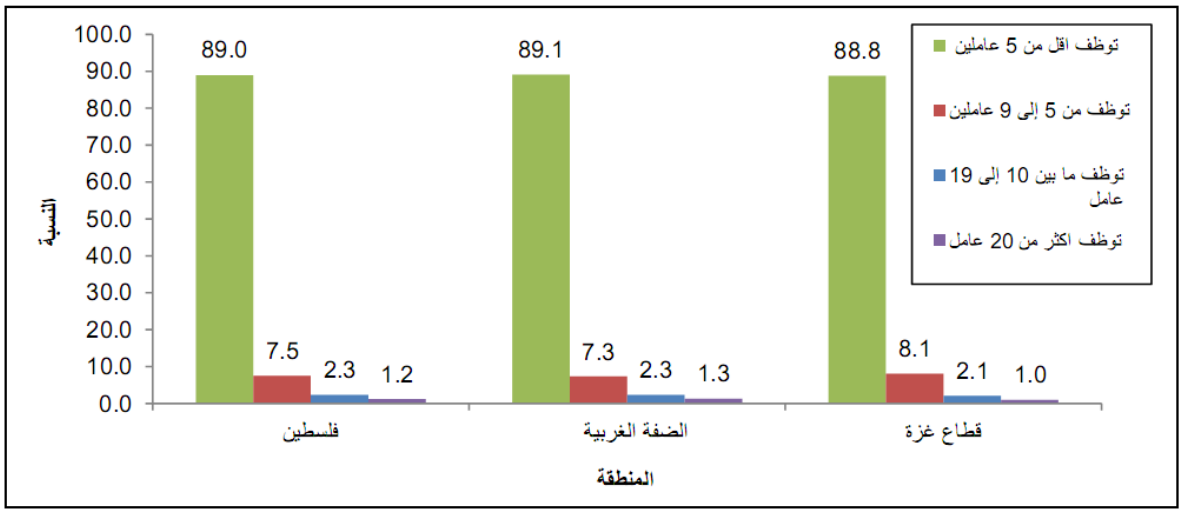

في أنشطة تجارة الجملة و المفرق (التجزئة) يظهر التوزيع تركز معظم المنشآت التجارية في فلسطين ضمن فئة العمالة الأولى التي توظف أقل من ٥ عاملين، حيث شكلت هذه الفئة ما نسبته ٩٤.٩% من إجمالي عدد المنشآت التجارية، في حين توزعت المنشآت على بقية الفئات (الثانية التي توظف من ٥-٩ عاملين و الثالثة من١٠-١٩ عامل و الرابعة التي توظف أكثر من ٢٠ عاملا) بالنسب٤.١% و ٠.٧% و ٠.٣% على التوالي.

أما في أنشطة الخدمات الأخرى فقد مثلت فئة العمالة الأولى التي توظف أقل من ٥ عاملين ما نسبته ٩٢.٢% من إجمالي عدد المنشآت العاملة ضمن هذه الأنشطة في فلسطين، مقابل ٥% لفئة العمالة الثانية التي توظف من ٥-٩ عاملين، و ١.٨% لفئة العمالة الثالثة التي توظف ما بين ١٠-١٩ عامل، و ١% لفئة العمالة الرابعة التي توظف أكثر من ٢٠ عاملاً.

3.2.5: توزيع المنشآت من حيث الإمساك بالسجلات و القيود المحاسبية:

من خلال التعداد و الفحص و المراجعة تبين أن ٦٦.٩% من المنشآت لا تمسك سجلات محاسبية، مقابل ٢٨.٨% تمسك و تعد سجلات محاسبية، في حين كان هناك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما نسبته ٤.٤% من إجمالي المنشآت العاملة غير مبين الحالة فيها. عند المقارنة على مستوى الأنشطة الاقتصادية يلاحظ أن نسبة المنشآت التي تعد حسابات و سجلات محاسبية كانت كالتالي: ٣٤.٨% من المنشآت العاملة في أنشطة الصناعات التحويلية تعد هذه الحسابات، و ٧٠.٨% لأنشطة الانشاءات، و ٢٦.٩% في أنشطة تجارة الجملة و المفرد (التجزئة)، و ٤٧.٨% في أنشطة النقل و التخزين، و ٥٢.٥% في أنشطة المالية و التأمين، و ١٨.٤% في أنشطة الخدمات الأخرى. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٤)

تظهر النتائج في الضفة الغربية أن ٥٨.٤% من المنشآت العاملة لا تعد سجلات و دفاتر محاسبية لتنظيم حساباتها المالية خلال العام، أما في قطاع غزة فيتضح من النتائج أن ٨٤.٨% من المنشآت العاملة لا تعد سجلات و دفاتر محاسبية لتنظيم حساباتها المالية خلال العام. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٤)

يظهر من خلال عرض واقع المنشآت الاقتصادية العاملة في فلسطين التالي:

- يلاحظ من خلال التعداد أن المنشآت توزعت بواقع ٦٧.٩% في الضفة الغربية و ٣٢.١% في قطاع غزة و هي نسبة متقاربة مع التوزيع النسبي لعدد السكان.
- يظهر أن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل كامل على المنشآت الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة حيث تمثل ما يعادل ٩٩% من إجمالي المنشآت العاملة.
- يلاحظ أن النسبة الأكبر من المنشآت ما يعادل ٥٠% تركزت في بيع التجزئة و إصلاح المركبات.
- يظهر أن نسبة كبيرة من المنشآت و خاصة في قطاع غزة لا تعتمد على تقييد و تسجيل البيانات المحاسبية لأعمالها خلال العام.
- كما يظهر بشمل واضح أن معظم المنشآت الاقتصادية هي منشآت فردية بنسبة ٨٥% من المنشآت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و بالتالي يظهر بشكل واضح مدى تأثير المنشآت الصغيرة و المتوسطة على الاقتصاد الفلسطيني و دورها في تشغيل العمالة الفلسطينية و تحسين الدخل و دفع عجلة الانتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية.

3.3: المشكلات التي تواجه المنشآت الصغيرة و المتوسطة في فلسطين:

تواجه المنشآت الصغيرة و المتوسطة في قطاع غزة مجموعة كبيرة من التحديات التي تحد من فرص نجاحها و استمراريتها ، و سيتم عرض هذه التحديات تباعاً في هذا المبحث:

3.3.1 الحصار الاقتصادي لقطاع غزة:

أدى الحصار المفروض على قطاع غزة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل كبير، و زيادة مستوى الفقر التي وصلت إلى 40% في صفوف المواطنين، و ارتفاع معدلات البطالة إلى ما يزيد عن 40% و فقدان حوالي 170 ألف فرصة عمل. (أصدقاء الإنسان الدولية، ٢٠١٤)

أما فيما يخص حركة الواردات و الصادرات فلا زالت سلطات الاحتلال ومنذ أحداث الانقسام في عام 2007 تمنع دخول العديد من السلع الأساسية و بخاصة مواد البناء، المواد الخام اللازمة للإنتاج، المعدات الصناعية، و بعض أنواع الأخشاب، و قد بلغ معدل صادرات القطاع شاحنتين يومياً بينما كانت تصل قبل فرض الحصار في عام 2007 إلى 150 شاحنة يومياً، و قد أدى حظر تصدير المنتجات الغزية إلى إغلاق مئات المصانع في القطاع ، من ضمنها عشرات مصانع الحياكة و عشرات مصانع الأثاث المنزلي و المكتبي التي تشتهر بجودتها العالية . (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٠١٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.3.2 المشاكل المتعلقة بالتمويل:

تعاني المنشآت الصغيرة و المتوسطة من تدني نسبة التمويل المقدم لها، مما يؤثر على قدرة هذه المنشآت على الاستمرارية في عملها أو زيادة رأس المال و زيادة انتاجيتها، و تتنوع مصادر تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة بين التمويل الذاتي من المدخرات الشخصية للمالكين أو الاقتراض و الدعم المالي من العائلة و الأصدقاء لصاحب المشروع ، و لكن التمويل الذاتي لا يستطيع أن يلبي احتياجات المشروع في كافة مراحله، و عليه يلجأ صاحب المنشأة للتمويل الخارجي الذي يتنوع بين المصارف أو شركات الإقراض المتخصص.

و تظهر البيانات المنشورة لسلطة النقد الفلسطينية بأن 8.1% فقط من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية موجهة للمنشآت الصغيرة و المتوسطة خلال العام 2014، فعلى الرغم من انخفاض نسبة التسهيلات الممنوحة للمنشآت الصغيرة و متوسطة من قبل المصارف و لكنها تبقى المصدر الأساسي لتمويل هذه المنشآت إذ تمثل حوالي 87.7% من إجمالي محفظة التسهيلات القائمة لهذه المنشآت و البالغة 453.9 مليون دولار في نهاية عام 2014، في حين تمثل مؤسسات الإقراض المتخصصة المصدر الآخر لتمويل النسبة المتبقية. (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٥)

3.3.3 المشاكل ذات العلاقة بالتسويق:

و تتمثل هذه المشكلة بشكل أساسي في ضعف الخبرات التسويقية للمنتجين، خاصة في ظل عدم وجود اسم تجاري لمنتجاتهم ، إضافة إلى ذلك تعاني تلك المنشآت من صغر حجم السوق المحلي، و عدم إمكانية الوصول إلى الأسواق الخارجية نتيجة الحصار المفروض على قطاع غزة و الذي يحد بشكل كبير من حركة الأفراد و البضائع من و إلى القطاع. (عطياني و الحاج علي، ٢٠٠٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.3.4 مشاكل ذات علاقة بالمهارات البشرية و سوق العمل:

يعتبر تدني الخبرة و المهارة لدى العاملين في المنشآت الصغيرة و المتوسطة من أهم المشكلات التي تواجهها تلك المنشآت، و ينعكس ذلك بشكل أساسي على المنتج النهائي الذي لا يستطيع منافسة المنتج المستورد في الجودة.

3.3.5 مشاكل ذات علاقة بالمؤسسات المساندة و الداعمة:

يواجه أصحاب المنشآت الصغيرة و المتوسطة مشكلة في تعدد المبادرات العامة و الأهلية الهادفة لدعم منشآتهم، خاصة في ظل عدم التنسيق لتوحيد الجهود بشكل يوفر الدعم الفعلي لهذه المنشآت ، و يهدف دور المؤسسات المساندة إلى تنمية و تطوير هذه المنشآت و توفير الحاضنة الموجهة من أصحاب الخبرات إلى أصحاب تلك المنشآت. (عطياني و الحاج علي، ٢٠٠٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع: واقع القطاع المصرفي الفلسطيني

١. مقدمة

٢. هيكل القطاع المصرفي الفلسطيني

٣. التسهيلات الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين

٤. التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمنشآت الصغيرة و المتوسطة

٥. جهود سلطة النقد الفلسطينية في توجيه المصارف نحو تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة

٦. دور صناديق ضمان الائتمان في تعزيز توجه المصارف نحة تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.1 مقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي مركزاً حيوياً في النظم الاقتصادية و المالية، حيث يقوم بدور الوسيط لتحويل المدخرات لتمويل عمليات الاستثمار في شتى القطاعات الاقتصادية المختلفة.

إن الوظيفة الأساسية التي يقوم بها النظام المصرفي هي الوساطة بين أصحاب الأموال من الجهات غير المنتجة إلى الجهات المنتجة و العاملة في الاقتصاد.

و لقد أضحى القطاع المصرفي من القطاعات المهمة و المؤثرة في الاقتصاديات الحديثة، ، لكن هذا الدور يختلف من دولة إلى أخرى بحسب مدى تطور و حداثة القطاع المصرفي و كفاءة دوره، و عمق الارتباط بينه و بين الاقتصاد الحقيقي، لذلك فإن غالبية الدول النامية و من ضمنها فلسطين تعتمد اعتماداً مباشراً على الجهاز المصرفي في تمويل التنمية، و توفير السيولة اللازمة للأنشطة الاقتصادية.

و يعتبر الاقتصاد الفلسطيني حالة خاصة مختلفة عن كل اقتصاديات العالم نتيجة الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية فقد حرصت دولة الاحتلال الاسرائيلي منذ بداية احتلالها للأراضي الفلسطينية على إضعاف الاقتصاد الفلسطيني و السيطرة عليه، فمنذ سيطرتها على الضفة الغربية و قطاع غزة عام 1976 أصدرت الأمر العسكري بإغلاق جميع المصارف العاملة في حينها، كما سمح للمصارف الاسرائيلية بفتح فروع لها في الضفة الغربية و قطاع غزة و لكنها لم تقم بدور الوسيط المالي لتنمية الاقتصاد الفلسطيني بل كانت الودائع تحول إلى الكيان الصهيوني لاستثمارها فيها ، في عام 1981 أعيد افتتاح بنك فلسطين بفرعين في قطاع غزة و لكن بشكل محدود نظرا للمضايقات و التعقيدات الاسرائيلية، و في عام 1986 تم إعادة افتتاح فرع بنك القاهرة عمان في نابلس، و مع بداية العملية السلمية و توقيع بروتوكول باريس 1994 شهد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظـام المصـرفي الفلسـطيني نقطـة تحـول جـذري بإنشـاء سـلطة نقديـة فلسـطينية تقـوم بمهـام البنك المركزي.

كمـا و يعتبـر الجهـاز المصـرفي الفلسـطيني أحـد أهـم أركـان و ركـائز النظـام المـالي الفلسـطيني و هـو مـن القطاعـات الاقتصـادية التـي حققـت نتـائج إيجابيـة علـى مـدار السـنوات الماضـية يشـهد لهـا جميـع المختصـين فـي الشـأن الاقتصـادي، حيـث لعـب دوراً هامـاً فـي عمليـة التنميـة الاقتصـادية رغـم الظـروف السياسـية و الاجتماعيـة و الاقتصـادية الصـعبة، و مـازال يحـافظ علـى معـدلات نمـو جيـدة و علـى ثقـة المتعـاملين، حيـث بلغـت إجمـالي الودائـع فـي نهايـة عـام 2014 نحـو "8,935,342" مليـون دولار تتـوزع بـين "7,941,266" مليـون دولار فـي الضـفة الغربيـة و "994,076" مليـون دولار فـي قطـاع غـزة، و بلغـت حجـم التسـهيلات الائتمانيـة المباشـرة فـي نفـس التـاريخ "4,895,882" مليـون دولار، كـان نصـيب الضـفة الغربيـة الجـزء الأكبـر منهـا بقيمـة "4,320,678" ، أم قطـاع غـزة فكانـت قيمـة التسـهيلات المباشـرة لـه بقيمـة "575,204". (سـلطة النقـد الفلسطينية – التوزيع الجغرافي، ٢٠١٥).

4.2: هيكل القطاع المصرفي الفلسطيني:

يتكـون الجهـاز المصـرفي الفلسـطيني مـن سـلطة النقـد الفلسـطينية التـي تقـوم بـدور البنـك المركـزي لتقـوم بتـرخيص و مراقبـة المصـارف و التـي يبلـغ عـددها 16 مصـرفاً منتشـرة بفروعهـا فـي كافـة أنحـاء الـوطن، كمـا أنهـا تقـوم بالإشـراف علـى عمـل مؤسسـات الإقـراض المختلفة و الصرافين العاملين في فلسطين.

4.2.1 سلطة النقد الفلسطينية:

مـع توقيـع اتفاقيـة السـلام "أوسـلو" و بموجـب بوتوكـول الاتفـاق الاقتصـادي الفلسـطيني الإسـرائيلي الموقـع فـي بـاريس بتـاريخ/ 29 نيسـان 1994 بـين حكومـة الاحـتلال و منظمـة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحرير الفلسطينية تم الاتفاق على تأسيس سلطة نقدية في فلسطين تقوم بمهام البنك المركزي و تعهد إليها سلطة ترخيص و مراقبة المصارف.

و في سبيل تحقيق أهدافها تعمل سلطة النقد على: (قانون رقم (٩) لعام ٢٠١٠م)

١. منح التراخيص اللازمة للمصارف بأنواعها و مؤسسات الإقراض المتخصصة و فقاً لأحكام القانون.
٢. الرقابة و الإشراف على المصارف بأنواعها و مؤسسات الإقراض المتخصصة.
٣. إنشاء نظام مدفوعات وطني أو أية أنظمة أخرى، و تنظيم العمل فيها و الرقابة عليها.
٤. إصدار أية أدوات دين أو أذونات أو سندات أو صكوك أو أية أدوات مالية اسلامية أخرى، و لها إصدار شهادات الايداع و الصكوك الاسلامية لتنظيم و إدارة السيولة و تحقيق الغايات التي تقع ضمن اختصاصها، و تنظم كافة اجراءات هذه الاصدارات بما في ذلك شروط إصدارها و استحقاقها و فوائدها و أرباحها و تداولها بموجب تعليمات سلطة النقد.
٥. اتخاذ كافة الاجراءات التي تكفل تحقيق الأهداف المشار إليها في المادة رقم (2) وفق الأحكام العامة و هي:
    ١. الحفاظ على استقرار الأسعار المحلية.
    ٢. الحفاظ على نظام مالي مستقر و متين مبني على التنافس السوقي المهني المنضبط.
    ٣. الحفاظ على نظام مصرفي آمن و سليم و مستقر، و تعزيز ثقة الجمهور بالمصارف و مؤسسات الإقراض المتخصصة.

و قد أقرت سلطة النقد خطة التحول الاستراتيجي في العام 2006، و تهدف إلى تحويل سلطة النقد إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات، و قد تمخضت هذه الخطة عن: (عطا الله، ٢٠١٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. استكمال الهيكل التنظيمي لسلطة النقد، من حيث تشكيلة الدوائر أو المدراء أو الكادر الوظيفي.
٢. تعزيز القدرات التحليلية و المعلوماتية لمراقبة مدخلات و مخرجات الاقتصاد الكلي، و بما يخدم توجهات سلطة النقد المستقبلية تجاه السياسة النقدية، و ذلك من خلال توفير كادر جيدو مؤهل و مدرب و توفير الاليات المناسبة و تطوير أدوات جديدة لاستخدامها في عمليات التحليل و المراقبة بما في ذلك تعزيز استخدام النماذج الاقتصادية الرياضية و القياسية.
٣. توفير الإمكانات الفنية الملائمة لإدارة احتياطي العملات الأجنبية.
٤. معالجة بعض الأمور الفنية الأخرى مثل: إعداد الدراسات و استقطاب الكفاءات و تدريب الموظفين و توفير المتطلبات الإدارية و غيرها.

و عليه فمن الواضح أن سلطة النقد قد حققت خلال الفترات الماضية نقلة نوعية مميزة على صعيد بناء و تأسيس القطاع المصرفي و سن القوانين المنظمة له، و في الحفاظ على استقرار و تطور أداء القطاع المصرفي والنهوض به، على الرغم من المؤشرات السلبية في العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى في فلسطين، و برغم التحديات الصعبة التي تحيط بها.

4.2.2 المصارف العاملة في فلسطين:

تتكون المصارف العاملة في فلسطين من 16 مصرفاً تتوزع على 258 فرعاً على النحو التالي:

4.2.2.1: المصارف المحلية:

تتكون المصارف المحلية من7مصارف موزعة على 143 فرعاً على النحو التالي: (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول(4.1): توزيع المصارف المحلية و فروعها:

#	الاسم	سنة التأسيس	عدد الفروع
1	بنك فلسطين م.ع.م	1960	54
2	البنك التجاري الفلسطيني	1994	7
3	بنك الاستثمار الفلسطيني	1995	14
4	بنك القدس	1995	27
5	البنك الإسلامي العربي	1996	12
6	البنك الإسلامي الفلسطيني	1997	19
7	البنك الوطني	2006	10

4.2.2.2: المصارف الوافدة:

تتكون المصارف العربية من 8 مصارف تتوزع على 114 فرعاً، و مصرف أجنبي واحد فقط و هو بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود على النحو التالي: (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٥)

جدول(4.2): المصارف الوافدة و عدد الفروع:

#	الاسم	سنة التأسيس	عدد الفروع
1	بنك القاهرة عمان	1986	21
2	البنك العربي	1994	27
3	بنك الأردن	1994	35
4	البنك العقاري المصري العربي	1994	6
5	البنك التجاري الأردني	1994	5

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6	البنك الأهلي الأردني	1995	5
7	بنك الإسكان للتجارة و التمويل	1995	13
8	البنك الأردني الكويتي	1995	2
٩	بنك HSBC	1998	1

4.2.2.3 المصارف غير المرخصة:

كما ويعمل في قطاع غزة بنكان غير مرخصان من قبل سلطة النقد الفلسطينية، و هما البنك الوطني الإسلامي و بنك الإنتاج الفلسطيني.

4.3: التسهيلات الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين:

تقوم البنوك بعدد كبير من الوظائف في المجال المالي، و تقدم خدمات متعددة للقطاعين العام و الخاص، و تعتبر التسهيلات الائتمانية من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها المصارف، فهي تعمل على جلب الودائع لتقوم بضخها للقطاعات الاقتصادية المختلفة، و بذلك تسهم المصارف في تحريك عجلة الاقتصاد و زيادة معدلات النمو كونها الوسيط بين المدخر و المستثمر.

و بالنظر إلى البنوك الفلسطينية فإن إجمالي ودائعها حتى نهاية الربع الثاني لعام 2015 قد وصلت إلى "8895.1" مليون دولار، فيما بلغت إجمالي التسهيلات الائتمانية لنفس الفترة "5419.7" مليون دولار. (سلطة النقد الفلسطينية–دائرة الأبحاث و السياسات النقدية، ٢٠١٥)

و من الملاحظ أن نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع هي 59.4% و هي نسبة جيدة مقارنة بالأعوام السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.3.1 التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية:

تتوزع محفظة التسهيلات الائتمانية بين القطاعين الخاص و العام، في عام 2014 توزعت التسهيلات بين القطاع العام بنسبة 25.3% بقيمة 1239.8 مليون دولار و القطاع الخاص بنسبة 74.7% بقيمة 3655.3 مليون دولار مقارنة مع 30.7% و 69.3% للقطاعين على التوالي عام 2013. (سلطة النقد الفلسطينية- التقرير السنوي ، ٢٠١٥)

الجدول التالي (4.3) يوضح قيمة التسهيلات الممنوحة للقطاعين خلال السنوات الماضية: (مليون دولار)

القطاع	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العام	534.2	637.4	837.2	1101.1	1407.4	1373.7	1239.8
الخاص	1295.7	1596.5	2048.6	2449.6	2791.8	3106.4	3656.1

المصدر: الموقع الالكتروني لسلطة النقد الفلسطينية www.pma.ps

و يظهر أن هناك تراجع في قيمة التسهيلات الممنوحة إلى القطاع العام خلال العامين الأخيرين مما يتيح الفرصة أمام القطاع الخاص للاستفادة من المزيد من الفرص التمويلية لتطوير القطاعات الاقتصادية و الانتاجية المختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل (4.1): يوضح حجم التسهيلات الممنوحة للقطاعين العام و الخاص:

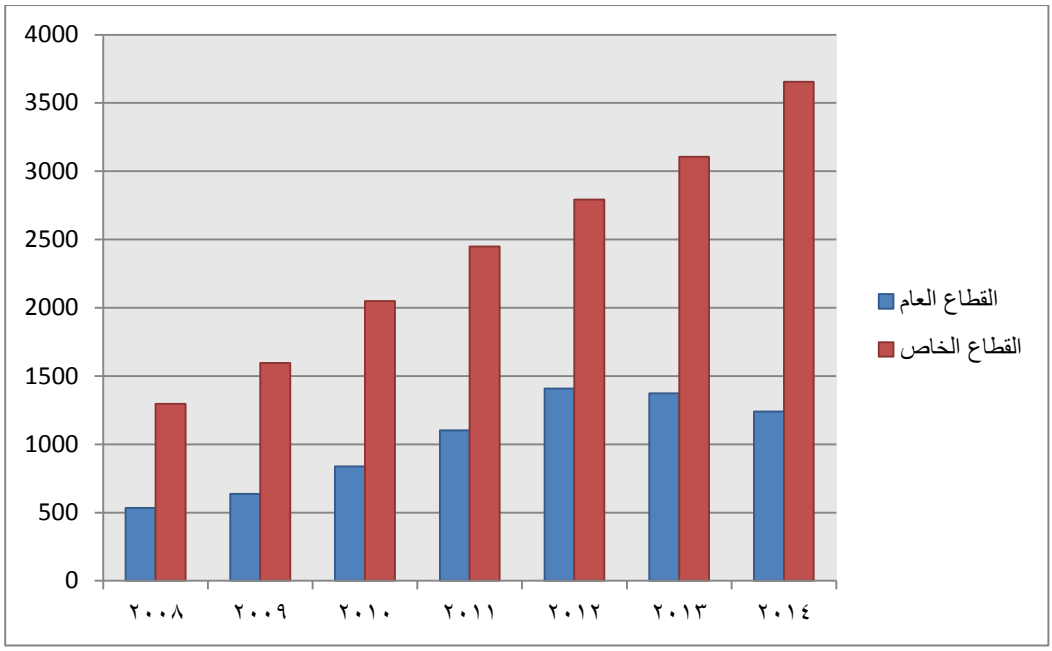

4.3.2 أنواع التسهيلات الائتمانية:

تصنف التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف العاملة في فلسطين إلى قسمين: (عودة،٢٠٠٦)

أولاً: التسهيلات الائتمانية المباشرة: و تشمل عدة انواع مثل (القروض – الجاري مدين التمويل التأجيري) هذا بالنسبة للبنوك التجارية، أما التسهيلات المباشرة للبنوك الإسلامية فتشمل (المرابحة– المشاركة – المضاربة– التمويل التأجيري) ، و تتقاضى البنوك التجارية مقابل هذه التسهيلات نسبة فائدة أما البنوك الإسلامية فتتقاضى نسبة ربح.

١. **القروض:** تعرف القروض بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء، و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و فوائدها و العمولات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستحقة عليها و المصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. (معهد الدراسات المصرفية، ٢٠١١)

٢. **الجاري مدين:** و هو من التسهيلات قصيرة الأجل و يمنح عادة لفئة التجار و مؤسسات القطاع العام، حيث يسمح للعميل بالسحب من حسابه الجاري في حدود سقف معين متفق عليه مع البنك، و ذلك خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة، و تحسب الفائدة على الرصيد الفعلي المكشوف (المدين) بشكل يومي، ثم ترصد الفائدة في نهاية كل شهر. (عودة،٢٠٠٦)

٣. **التأجير التمويلي:** هو نشاط تجاري او استثماري يمارسه المؤجر، و الذي يشتمل على شراء المؤجر للعين المؤجرة وفق الشروط المتفق عليها مع المستأجر و وضع حيازتها لدى المستأجر لاستخدامها و الانتفاع بها وفقاً لشروط اتفاقية التأجير (قانون رقم(٦) لعام ٢٠١٤)

ثانياً: التسهيلات الائتمانية غير المباشرة: تمثل التزامات عرضية يلتزم بها المصرف تجاه طرف ثالث نيابة عن عميله، و لا تمثل دفع مبالغ نقدية لأي طرف مثل (الاعتمادات المستندية – إصدار كفالات) و تتقاضى البنوك مقابل ذلك عمولات.

١. **الاعتمادات المستندية:** هو تعهد كتابي صادر من مصرف بناء على طلب مستورد بضائع لصالح مصدرها يتعهد فيه المصرف بدفع أو قبول كمبيالات مسحوبة عليه في حدود مبلغ معين و لغاية أجل محدود مقابل استلام مستندات الشحن طبقاً لشروط الاعتماد التي تظهر شحن بضاعة معينة بمواصفات و أسعار محددة.

٢. **الكفالات (خطابات الضمان):** تعهد خطي يصدره المصرف (الكفيل) يكفل بمقتضاه عميله (المكفول) بدفع مبلغ لا يتجاوز قيمة الكفالة لأمر جهة أخرى (المستفيد) لدى استلام طلب خطي من المستفيد خلال فترة صلاحية الكفالة _ حسب شروط الكفالة_ بالرغم من أي معارضة من المكفول، و

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تصدر الكفالة بناء على طلب شخص أو شركة و ذلك لضمان تنفيذ التزام محدد في الميعاد المحدد و بالشروط المطلوبة، و تصدر المصارف هذه الكفالات كخدمة لعملائها لتقديمها إلى الجهات التي يتعاملون معها خاصة الجهات الحكومية و المؤسسات العامة، إذ أنها تحل محل التأمين النقدي. (عودة، ٢٠١١)

4.3.3 توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب النوع:

تظهر محفظة التسهيلات الائتمانية تزايد حصة القروض و استمرار استحواذها على النصيب الأكبر من إجمالي المحفظة بنسبة بلغت 78.7%، و ذلك على حساب حصة الجاري مدين و التي تراجعت إلى 20.9% في نهاية عام 2014 ، فيما كان نصيب التمويل التأجيري 0.4% و هي نفس النسبة لعام 2013.

الجدول (4.4): هيكل التسهيلات الائتمانية حسب النوع من العام 2000 و حتى عام 2014: (مليون دولار)

العام	قروض	جاري مدين	تمويل تأجيري	إجمالي التسهيلات
2000	**515.6**	**764.6**	**0.0**	**1280.2**
2001	**541.6**	**643.3**	**0.0**	**1184.9**
2002	**416.8**	**521.0**	**6.9**	**944.7**
2003	**474.8**	**581.1**	**6.3**	**1062.2**
2004	**619.2**	**795.5**	**7.3**	**1422.0**
2005	**1154.3**	**623.2**	**10.4**	**1787.9**
2006	**1167.3**	**665.8**	**10.4**	**1843.5**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1705.1	11	616.8	1077.3	2007
1828.3	10.4	703.7	1114.2	2008
2234.3	7.8	663.6	1562.9	2009
2885.9	7.5	900.4	1978.0	2010
3550.7	8.7	1010.3	2531.7	2011
4199.3	10.9	1238.1	2950.3	2012
4480.2	14.0	1258.5	3207.7	2013
4895.9	20.3	1021.1	3854.5	2014

المصدر: الموقع الالكتروني لسلطة النقد الفلسطينية www.pma.ps

شكل(4.2): حجم التسهيلات الائتمانية حسب النوع من العام 2000 و حتى 2014(مليون دولار)

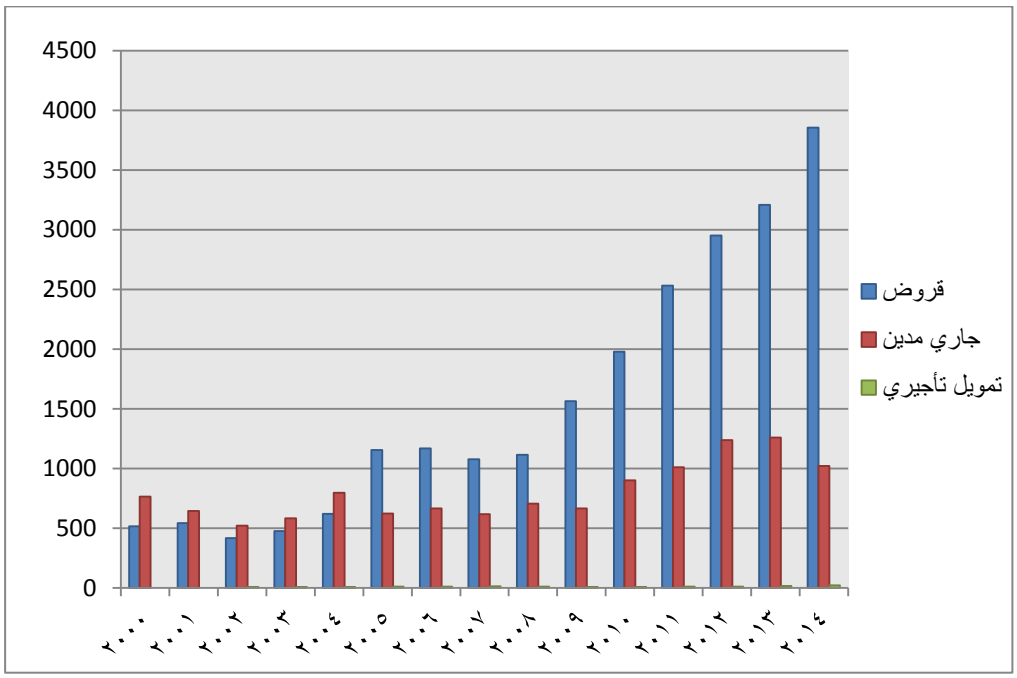

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلاحظ من خلال الجدول السابق استحواذ الجاري مدين على الحصة الأكبر من التسهيلات الائتمانية حتى عام 2004، فقد بلغ ما قيمته 764.6 مليون دولار في عام 2000 أو ما يشكل 60% من إجمالي محفظة التسهيلات، و من ثم أخذت الأهمية النسبية له بالانخفاض حتى وصلت إلى 20.9% من إجمالي التسهيلات، مقابل زيادة الأهمية النسبية للقروض بنسبة 78.7% من إجمالي المحفظة، و استقر التمويل التأجيري عند 0.4%.

فيما يسيطر على قطاع التمويل التأجيري نشاط واحد و هو شركات تأجير السيارات التي شكلت حوالي 99% من حجم النشاط في هذا القطاع حتى نهاية عام 2014، فقد بلغ عدد الشركات التي تمارس نشاط التأجير عشر شركات في نهاية عام 2014، ولا يزال هذا القطاع يعاني من بعض المعيقات التي تحد من تطوره كارتفاع التكاليف بالمقارنة مع تكاليف التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف، إلى جانب نقص الوعي لدى المواطنين حول هذا النشاط و أهميته. (سلطة النقد الفلسطينية- التقرير السنوي ، ٢٠١٥)

4.3.4 هيكل التسهيلات الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية:

توزعت محفظة التسهيلات الائتمانية بين الضفة الغربية بنسبة 88.3% ، و قطاع غزة بنسبة 11.7% ، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع حصة قطاع غزة في عام 2014 مقارنة بحصته في عام 2013 و التي بلغت 11% فقط.

يوضح الجدول (4.5) هيكل التسهيلات الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية: (مليون دولار)

العام	الضفة الغربية	قطاع غزة	الإجمالي
2000	807.7	538.9	1346.6
2001	727.6	492.5	1220.1
2002	703.4	253.5	956.9

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1072	329.8	742.2	2003
1427.7	520.3	907.4	2004
1786.4	593.7	1192.7	2005
1843.3	356	1487.3	2006
1705.1	294	1411.1	2007
1828.2	197.2	1631	2008
2234.2	173.4	2060.8	2009
2886	204	2682	2010
3550.7	299.8	3250.9	2011
4199.3	430.3	3769	2012
4480.1	493.4	3986.7	2013
4895.9	574.6	4321.3	2014

المصدر: الموقع الالكتروني لسلطة النقد الفلسطينية www.pma.ps

شكل (4.3) : يوضح النمو في إجمالي التسهيلات حسب المنطقة

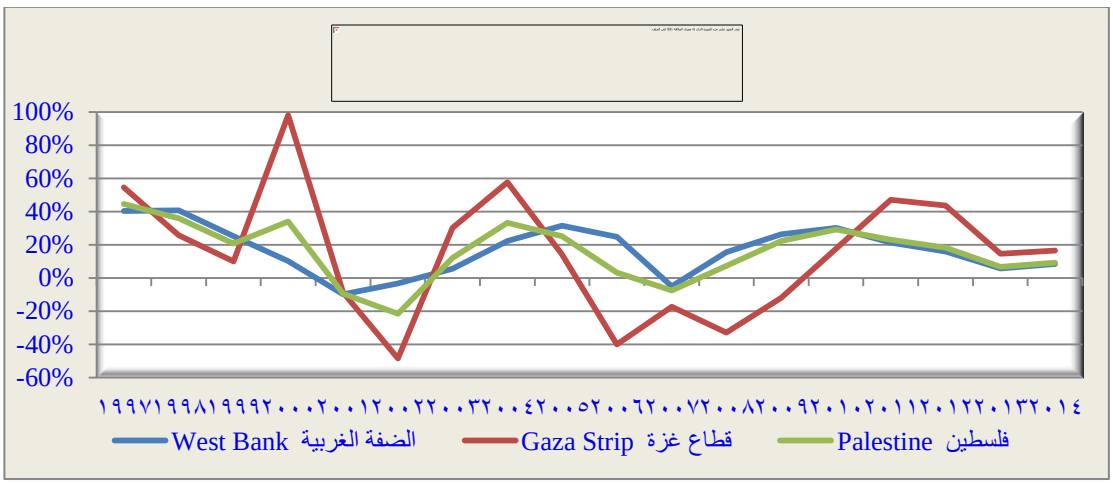

من الملاحظ أن حجم محفظة التسهيلات في قطاع غزة تبلغ 574.6مليون دولار و هي تمثل 11.7% من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية، و هي النسبة الأعلى منذ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العـــام 2007 أي بعـــد الانقســـام الفلســـطيني و الأحـــداث المؤســـفة فـــي قطـــاع غـــزة ، حيـــث أن نصـــيب قطـــاع غـــزة فـــي الأعـــوام 2004 و2005 مـــن محفظـــة التســـهيلات يعـــادل 36% و 33% علـــى التـــوالي، مـــا يظهـــر حجـــم تـــأثر القطـــاع الاقتصـــادي فـــي القطـــاع بالحصـــار و أحداث الانقسام.

4.3.5 توزيع تسهيلات القطاع الخاص على القطاعات الاقتصادية:

يشار إلى ان القطاع الخاص قد استخدم محفظته الائتمانية في مختلف الأنشطة الاقتصادية، جاء في مقدمتها تمويل السلع الاستهلاكية و السيارات التي استحوذت مجتمعة على 29.7% من إجمالي التمويل المقدم للقطاع الخاص مقارنة مع 32.7% في نهاية عام 2013، تلاها قطاع العقارات و الانشاءات بما في ذلك تطوير الأراضي الذي استحوذ على 22.7% مقارنة مع 22.8%، ثم قطاع التجارة العامة على 20.4% مقارنة مع 19.7%، كما حصل قطاع الخدمات على 13.5% مقارنة مع 11.3%، أما القطاع الصناعي فحصل على 7% مقارنة مع 7.2%، في حين حصل قطاع الزراعة على حوالي 1.3% مقارنة مع 1.2%، بينما حصلت بقية القطاعات الأخرى على ما نسبته 5.4% مقارنة مع 6.1% من إجمالي التمويل المقدم للقطاع الخاص في نهاية العام 2013. (سلطة النقد الفلسطينية– التقرير السنوي ، ٢٠١٥)

شكل (4.4): يوضح توزيع تسهيلات القطاع الخاص على القطاعات الاقتصادية:

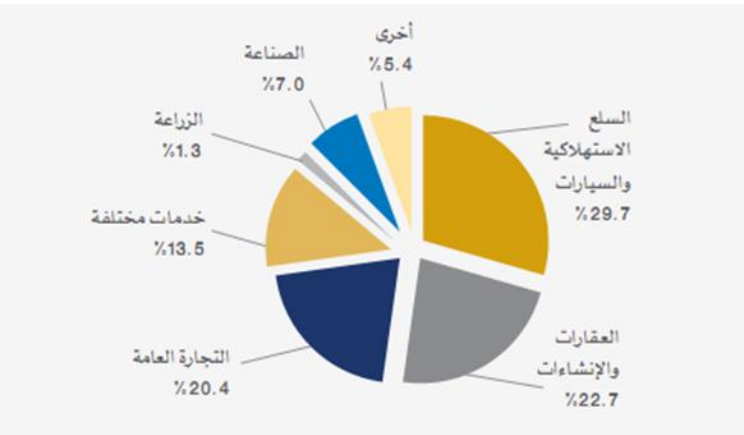

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– دائرة الأبحاث و السياسات النقدية– التقرير السنوي لعام2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلاحظ أن الجزء الأكبر من التمويل يصرف للسلع الاستهلاكية و العقارات و الانشاءات و هو ما يقلل من تأثير التمويل على الاقتصاد الوطني ، في دراسة قام بها (Beck, Valev, Rioja, & Buyukkarabacak, 2012) بتحليل بيانات تتعلق ب 45 دولة حول العالم، حيث قاموا بتقسيم القروض إلى استثمارية و استهلاكية، لدراسة أثرها على الاقتصاد، كان من أهم النتائج التي توصلوا إليها أن قروض الشركات تزيد من الإنتاج و النمو الاقتصادي و تقوم بزيادة العدالة و المساواة في الدخل عن طريق تقليل الفجوة بين أصحاب الدخل العالي و المنخفض و هو مالا توفره القروض الاستهلاكية.

4.4 محفظة التسهيلات الائتمانية للمنشآت الصغيرة و المتوسطة:

بلغت محفظة التسهيلات الممنوحة للمشاريع الصغيرة و المتوسطة في نهاية عام 2014 حوالي 528.4 مليون دولار، فيما بلغ الرصيد القائم منها 398.2 مليون دولار متراجعاً بنحو 18.9% مقارنة بعام 2013، كما تشكل التسهيلات القائمة لهذه المشاريع حوالي 8.1% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من المصارف في نهاية عام 2014 ، الأمر الذي يعكس تدني حجم التسهيلات الموجهة من المصارف لهذا القطاع الحيوي. (سلطة النقد الفلسطينية– التقرير السنوي ، ٢٠١٥)

الجدول (4.6) يوضح حجم التسهيلات الممنوحة لقطاع المنشآت الصغيرة و المتوسطة من عام 2009 و حتى عام 2014: (مليون دولار)

العام	قيمة التسهيلات الائتمانية
2009	**136.6**
2010	**181**
2011	**210.8**
2012	**259.6**
2013	**491.3**
2014	**389.2**

المصدر: الموقع الالكتروني لسلطة النقد الفلسطينية www.pma.ps

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيما يبين الجدول (4.7) التسهيلات الائتمانية القائمة للمشاريع الصغيرة و المتوسطة حسب النشاط الاقتصادي للعامين 2014-2013: (سلطة النقد الفلسطينية – التوزيع الجغرافي، ٢٠١٥)

جدول (4.7) (مليون دولار)

القطاع	التسهيلات القائمة	
	2013	2014
الانشاءات و العقارات	39.5	49.2
التجارة	293.4	195.2
الصناعة و التعدين	40.6	38.6
الزراعة	18	7.8
الخدمات و المرافق العامة	45.1	34.1
القطاع العام	3.4	21.6
القطاع المالي	2.9	0.8
قروض استهلاكية و شخصية	32.3	48.5
السياحة	16.3	2.5
المجموع	491.3	398.2

4.5: جهود سلطة النقد في توجيه المصارف نحو تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة:

سبق القول بأن إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع المنشآت الصغيرة و المتوسطة يبلغ 8.1% من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين ، على الرغم من أن هذا القطاع يمثل ما لا يقل عن 95% من إجمالي المنشآت الاقتصادية في فلسطين، و عليه كان لابد لسلطة النقد الفلسطينية اتخاذ بعض الاجراءات التحفيزية للمصارف من أجل تعزيز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و زيادة دعمها لهذا القطاع، فقد قامت منذ العام 2013 بعدد من الاجراءات لتحقيق هذه الغاية، و كان أهمها:

١. اعتماد تعريف موحد للمنشآت الصغيرة و المتوسطة وفقاً لما يلي: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي المؤسسات التي تشغل بحد أقصى 25 عامل و لا يتجاوز حجم مبيعاتها السنوي مبلغ 7 مليون دولار.
٢. إصدار تعليمات تحفز القطاع المصرفي على منح التسهيلات للمنشآت الصغيرة و المتوسطة:

قامت سلطة النقد بإصدار تعميم رقم (53/2013) و الذي نص على وقف العمل بشرط الدفعة المقدمة من قبل المقترض و المنصوص عليها في تعليمات سلطة النقد بنسبة 10% في حالة جدولة القروض المتعثرة للمشاريع الصغيرة و المتوسطة.

كما و قامت بإعفاء المؤسسات المصرفية من تكوين احتياطي بنسبة 2% كاحتياطي عام للمخاطر مقابل التسهيلات الممنوحة لهذه المنشآت شريطة أن تكون التسهيلات الخاضعة للإعفاء مضمونة من إحدى المؤسسات المالية لضمان القروض.

٣. إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالتسهيلات الممنوحة للمنشآت الصغيرة و المتوسطة تشمل كافة البيانات المالية و الديموغرافية التي من شأنها المساهمة في تطوير قطاع المنشآت و المحافظة على استقراره.
٤. نظام معلومات الائتمان:

يعتبر هذا النظام بمثابة قاعة بيانات، يتم فيها تجميع بيانات مالية و شخصية حول المقترضين و كفلائهم، تتيح امكانية الاستعلام عن التاريخ الائتماني لأي عميل مهما كان حجم الائتمان الممنوح له، مما يحد من مخاطر الائتمان و يجعل المصارف أكثر قدرة على اتخاذ القرار الائتماني السليم. (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٣)

و عليه يلاحظ الباحث بأن سلطة النقد تحاول توجيه و تحفيز المصارف لدعم و تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة من خلال الاجراءات المذكورة، مع ملاحظة بأن التوجه للاهتمام بهذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القطاع لم يكن موجوداً خلال الفترات الماضية، و أن كافة الاجراءات المذكورة هي اجراءات حديثة العهد، و لهذا يلاحظ تدني حصة القطاع من إجمالي التسهيلات الائتمانية القائمة.

4.6: دور صناديق ضمان القروض في تعزيز توجه المصارف نحو تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة:

تبلغ نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية القائمة إلى إجمالي الودائع المصرفية في المصارف العاملة في فلسطين 59%، و بالتالي فإن ضعف التمويل للمنشآت الصغيرة و المتوسطة ليس بسبب عدم توفر السيولة، و إنما بسبب إحجام القطاع المصرفي عن التوسع في منح هذه القطاع التمويل لما فيه من مخاطر مرتفعة، و يأتي دور مؤسسات ضمان الائتمان في تحمل كل أو جزء من هذه المخاطر مما يشجع البنوك على زيادة حجم التسهيلات الائتمانية الموجهة للمنشآت الصغيرة و المتوسطة.

4.6.1: تعريف صناديق ضمان القروض:

توفر صناديق ضمان الائتمان الضمانات على القروض للمقترضين من خلال تغطية حصة من مخاطر التخلف عن السداد للقرض في حال عجز المقترض، و المقرض يسترد قيمة الضمان، عادة ما يتم توفير الضمانات مقابل عمولة يتم اقتطاعها إما من المقترض أو المقرض أو كليهما، و بالتالي فإن مؤسسات منح الائتمان تسمح بنقل جزئي لمخاطر الائتمان الناجمة عن القروض. (European Investment Bank, 2014)

4.6.2: أنواع أنظمة ضمان القروض:

يختلف تصنيف صناديق ضمان القروض حسب الجهة المشرفة عليها و اختلاف مصادر تمويل تلك الصناديق و هي على النحو التالي: (Centre for Entrepreneurship, SMEs and Local Development, 2013)

١. **صناديق الضمان الحكومية:** يتم تأسيس صناديق الضمان العامة بمبادرة الحكومات كأداة للسياسة المباشرة للتخفيف من حدة الأزمات المالية للشركات الصغيرة و المتوسطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتستخدم هذه الصناديق على نطاق واسع في البلدان المنخفضة الدخل والاقتصاديات الناشئة، حيث تتم إدارة برامج الضمان العامة من قبل وكالات مرتبطة بالحكومة، مثل البنوك الحكومية، أو من خلال وحدة إدارية في وزارة، في بعض الحالات يتم تشغيل مخططات الضمان من خلال وكالات بمشاركة القطاع الخاص.

٢. **صناديق الضمان المختلطة " بين القطاعين العام و الخاص"** : تلعب المؤسسات المالية العامة، ومصارف التنمية أو وكالات الشركات الصغيرة والمتوسطة دورا محفزا في تأسيس صناديق الضمان المختلطة، و يحافظ القطاع العام على الأغلبية.

في ماليزيا مثلاً، الضامن الرئيسي للائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة هو صندوق ضمان ائتمان ماليزيا بيرهاد، وهي مؤسسة مالية للتنمية و يحتفظ بها البنك المركزي بحصة 79.3٪، وعدد من البنوك التجارية بحصة ضئيلة.

٣. **صناديق الضمان الخاصة:** وتتميز صناديق الضمان الخاصة بالمشاركة المباشرة من القطاع الخاص ومنظمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و البنوك في تمويل وإدارة الصندوق. و يعتبر من أقدم برامج ضمان الائتمان الموجودة حالياً، و قد وجدت في الغالب في الدول الأوروبية وأمريكا الجنوبية، عادة دور الحكومة يقتصر على الإطار التنظيمي والقانوني وتقديم المساعدةالمالية. تتميز صناديق الضمان الخاصة بروابط قوية مع مجتمع الأعمال المحلي فهي قد تأسست كاتحاد من رجال الأعمال و الشركات المحلية و لديهم عادة معرفة متعمقة بآفاق التنمية و الاستثمار لهذا السبب تعتبر صناديق الائتمان الخاصة فعالة في معالجة ضعف المعلومات بين البنك والشركات الصغيرة والمتوسطة و لديها إمكانية تقييم الجدارة الائتمانية المشاريع الصغيرة والمتوسطة المختلفة.

4.6.3: دور صناديق ضمان الائتمان في التنمية الاقتصادية:

تقوم فكرة صناديق ضمان الائتمان بتحمل المخاطرة نيابة عن المصرف مما يشجعه في منح التمويل للمنشآت الصغيرة و المتوسطة مما يساهم بشكل فاعل في التنمية الاقتصادية و

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاجتماعية، فإنه بناء على دراسة (النجار، ٢٠٠٨) فإن ضعف الائتمان الموجه للمنشآت الصغيرة و المتوسطة يعود إلى ثلاث أسباب رئيسية:

١. ارتفاع التكاليف الإدارية لدى المؤسسات المالية في عملية منح الائتمان لقطاع الإقراض الصغير.
٢. عدم توفر معلومات كافية لدى البنوك عن زبائنهم المحتملين في هذا القطاع من ناحية القدرة و الرغبة في السداد مقارنة بالمنشآت الصغيرة.
٣. ارتفاع درجة المخاطر للمنشآت تبعاً لعدم توافر أو ضعف الضمانات المقدمة من هذا القطاع.

و هنا يأتي دور صناديق ضمان الائتمان في توفير الضمان للمصارف لمنح الائتمان لهذا القطاع خاصة في ظل فائض السيولة في المصارف و تشجيعها على توجيه الائتمان نحوها مما يساهم في تنمية اقتصادية حقيقية.

4.6.4: صناديق ضمان القروض في فلسطين:

تعمل في فلسطين عدة برامج لدعم قروض المنشآت الصغيرة و المتوسطة و لكنها لا تقوم بالدور المطلوب، حيث أن حجم محافظ التمويل القائمة صغيرة بالمقارنة بقيمة التسهيلات المطلوبة، و هي على النحو التالي:

١. **الصندوق الأوروبي الفلسطيني لدعم القروض:** هو برنامج تنمية للسلطة الفلسطينية بتمويل من المفوضية الأوروبية وجمهورية ألمانيا الاتحادية من خلال بنك التنمية الألماني وبنك الاستثمار الأوروبي لتعزيز القدرة التنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودعم تحسين الدخل وخلق فرص العمل، و قد بلغ عدد القروض المضمونة من خلال الصندوق 3000 قرض بقيمة إجمالية وصلت إلى 104 مليون دولار و ذلك خلال ثمانية سنوات ماضية. (الصندوق الأوروربي الفلسطيني لضمان القروض، ٢٠١٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. **برنـامج ضـمان القـروض شـراكات:** و هـو عبـارة عـن مشـروع شـراكة بـين صـندوق الاسـتثمار الفلسـطيني بالتعـاون مـع مبـادرة الشـرق الأوسـط للاسـتثمار، و أوبيـك (مؤسسـة الاسـتثمار عبـر البحـار) ، ومـن الجـدير بالـذكر أن صـندوق الاسـتثمار الفلسـطيني ملتـزم بتقـديم 50 مليـون دولار أمريكـي لصـالح هـذه المحفظـة، و تقـوم مبادرة الشرق الأوسط للاستثمار بإدارة هذا البرنامج.

كمـا وتبلـغ قيمـة القـروض المضـمونة للبرنـامج 105 مليـون دولار منـذ تأسيسـه و جميعها تتوزع على محافظات الضفة الغربية. (شراكات، ٢٠١٤)

و قـد نظمـت سـلطة النقـد الفلسـطينية ومجموعـة البنـك الـدولي ورشـة عمـل بتـاريخ 08/04/2015 لمناقشـة تفاصـيل إنشـاء صـندوق لضـمان قـروض المشـاريع الصـغيرة و المتوسـطة فـي قطـاع غـزة، و لم يتم تشكيله حتى الآن. (الموقع الالكتروني لسلطة النقد الفلسطينية www.pma.ps، ٢٠١٥).

و يعتقـد الباحـث بـأن تشـكيل صـندوق حكـومي لضـمان قـروض المنشـآت الصـغيرة و المتوسـطة غـزة فـي قطـاع غـزة بالتعـاون مـع الجهـات ذات العلاقـة و بالشـراكة مـع المؤسسـات المانحـة سيسـاهم بشـكل كبيـر فـي تشـجيع و تحفيـز الجهـات المقرضـة علـى تقـديم مزيـد مـن القـروض لتلـك المنشـآت، و بمـا يحقـق النفـع الحقيقـي لتلـك المنشـآت و بمـا يحفـظ حقـوق المصـارف و يسـاهم فـي تخفـيض المخـاطر المحتملة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس: منهجية الدراسة و تحليل النتائج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.1 المقدمة:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيسياً يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بالموضوع، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

حيث تناول هذا الفصل وصفا للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها. كما يتضمن وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تصميم أداة الدراسة وتقنينها، والأدوات التي استخدمتها لجمع بيانات الدراسة، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

5.2 منهجية وأسلوب البحث:

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

وقد استخدم الرجوع إلى مصدرين أساسين للمعلومات:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١) **المصـــادر الثانويـــة:** و تتمثـل فـي الكتـب والمراجـع العربيـة والأجنبيـة ذات العلاقـة، والـدوريات والمقـالات والتقـارير، والأبحـاث والدراسـات السـابقة التـي تناولـت موضـوع البحث، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

(٢) **المصـــادر الأوليـــة:** لمعالجـة الجوانـب التحليليـة لموضـوع البحـث تـم جمـع البيانـات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

5.3 مجتمع البحث:

مجتمـع البحـث يعـرف بأنـه جميـع مفـردات الظـاهرة التـي يدرسـها الباحـث ، و يتكـون مجتمـع الدراسـة مـن جميـع الأفـراد العـاملين فـي مجـال التسـهيلات الائتمانيـة فـي الإدارات العامـة أو الفـروع الرئيسـية للمصـارف العاملـة فـي قطـاع غـزة و عـدد "11" مصـرفاً و قـد تـم اسـتثناء البنـك العربـي حيـث رفـض اسـتقبال الاسـتبانة لأسـباب إداريـة، و يبلـغ أفـراد مجتمـع الدراسة "٤٠" موظفاً.

5.4 خطوات بناء الاستبانة:

قـام الباحـث بإعـداد أداة الدراسـة لمعرفـة **دور القطـاع المصـرفي فـي تمويـل المنشـآت الصغيرة و المتوسطة** ، واتبع الخطوات التالية لبناء الاستبانة :

١. الاطـلاع علـى الأدب الإداري والدراسـات السـابقة ذات الصـلة بموضـوع الدراسـة، والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.
٢. استشـار عـدداً مـن أسـاتذة الجامعـات الفلسـطينية والمشـرفين الإداريـين فـي تحديـد أبعاد الاستبانة وفقراتها.
٣. تحديد المجالات الرئيسية التي شملتها الاستبانة.
٤. تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.
٥. عرض الاستبانة على المشرف للنقاش وإبداء الملاحظات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦. تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية وقد تكونت من محورين أساسيين (32) فقرة.

٧. تم عرض الاستبانة على (5) من المحكمين ذوي الخبرة في المجالات الأكاديمية والإدارية والإحصائية في كل من الجامعات والمؤسسات الحكومية. والملحق رقم (1) يبين أسماء أعضاء لجنة التحكيم.

٨. في ضوء آراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل، لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية على (32) فقرة، ملحق (2).

5.5 أداة الدراسة:

تم إعداد استبانة حول " **دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة** ".

تتكون استبانة الدارسة من قسمين رئيسين :

القسم الأول: وهو عبارة عن البيانات الشخصية عن المستجيب (العمر، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة، الدرجة العلمية)

و سؤالين لمعرفة سياسة و توجه المصرف نحو تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة:

- هل يوجد وحدة إدارية متخصصة بتمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة ؟
- هل قام المصرف بتوقيع اتفاقية مع أحد صناديق ضمان القروض لدعم تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة؟

القسم الثاني : وهو عبارة عن **محاور الدراسة**، ويتكون من (٢٤) فقرة، موزع على خمسة مجالات:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجال الأول: التوجه الاستراتيجي، ويتكون من (٥) فقرات.

المجال الثاني: دور سلطة النقد الفلسطينية، ويتكون من (٥) فقرات.

المجال الثالث: البيئة التنظيمية و القانونية، ويتكون من (٤) فقرات.

المجال الرابع: صناديق ضمان القروض، ويتكون من (٥) فقرات.

المجال الخامس: المقومات اللازمة للحصول على التمويل، و يتكون من (٥) فقرات.

تم استخدام التدرج (١-5) لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب جدول (5.1):

جدول رقم (5.1) درجات مقياس ليكرت

الاستجابة	غير موافق بدرجة كبيرة جدا	←←←			موافق بدرجة كبيرة جدا
المقياس	1	2	3	4	5

التدرج (1-5) للاستجابة ، وكلما اقتربت الاجابة من 5 دل على الموافقة العالية على ما ورد في الفقرة المعنية وكل تدرج له وزن نسبي 20%.

5.6 صدق الاستبيان:

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين :

١- الصدق الظاهري:

عرض الباحث الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (5) متخصصين في المجالات الأكاديمية والإدارية والمهنية والإحصائية وأسماء المحكمين بالملحق رقم (1)، وقد استجاب الباحث لآراء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية – انظر الملحق رقم (2).

٢- صدق المقياس :

أولاً : الاتساق الداخلي Internal Validity:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إلية هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

نتائج الاتساق الداخلي:

المحور الأول: دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة

يوضح جدول رقم (5.2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " **التوجه الاستراتيجي** " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية 0.05 ≥α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم (5.2):معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال التوجه الاستراتيجي " والدرجة الكلية للمجال

#	التوجه الاستراتيجي	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١	يتوفر موظفون مؤهلون و مختصون للتعامل مع المنشآت الصغيرة و المتوسطة	٠.٨٨١*	٠.٠٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢	**يتم تحديد نسبة من محفظة الائتمان مخصصة لتمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة**	*٠.٨٨٣	٠.٠٠٠
٣	**يوجد قاعدة بيانات خاصة لتمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة**	*٠.٨١٣	٠.٠٠٠
٤	**هناك مفهوم واضح و محدد للمنشآت الصغيرة و المتوسطة**	*٠.٨٨١	٠.٠٠٠
٥	**ارتفاع التكاليف الإدارية لتمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة من أسباب عدم توجه المصرف نحو التوسع في منحها التسهيلات الائتمانية**	*٠.٣٨٦	٠.٠٢١

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ٠.٠٥≥α.

يوضح جدول رقم (5.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " **دور سلطة النقد**" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية ٠.٠٥ ≥α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (5.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " دور سلطة النقد" والدرجة الكلية للمجال

#	الدعم و التوجيه	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١	**تعنى سلطة النقد الفلسطينية بتنمية محفظة القروض للمنشآت الصغيرة و المتوسطة**	*٠.٧٨٨	٠.٠٠٠
٢	**تساهم سلطة النقد في تحفيز و تهيئة المناخ للمصارف للتوسع في منح تسهيلات للمنشآت الصغيرة و المتوسطة**	*٠.٦٩٤	٠.٠٠٠
٣	**تساهم قاعدة البيانات الخاصة بالمنشآت الصغيرة و المتوسطة التي أنشأتها سلطة النقد في زيادة التمويل الموجه لهذه المنشآت**	*٠.٧٩٥	٠.٠٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤	لا يوجد محفزات من سلطة النقد لتعزيز تمويل القطاع المصرفي للمنشآت الصغيرة و المتوسطة	*٠.٣٩٦	٠.٠٢٠
٥	تحديد سلطة النقد الفلسطينية لنسبة من اجمالي محفظة التسهيلات لصالح للمنشآت الصغيرة و المتوسطة سيساهم بشكل ايجابي بدعم هذه المنشات	*٠.٥٣٨	٠.٠٠٠

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ٠.٠٥≥α.

يوضح جدول رقم (5.4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " **البيئة التنظيمية و القانونية** " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية ٠.٠٥ ≥α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (5.4) البيئة التنظيمية و القانونية

	البيئة التنظيمية و القانونية	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١-	ضعف النظام القضائي و تأخر البت في القضايا المرفوعة يحد من تمويل المصارف للمنشآت الصغيرة و المتوسطة	*٠.٩٣١	٠.٠٠٠
٢-	ضعف الاهتمام الرسمي بالمنشآت الصغيرة و المتوسطة يساهم في ضعف التمويل الموجه لها	*٠.٨٢٤	٠.٠٠٠
٣-	عدم وجود محاكم مختصة في القضايا المصرفية يساهم في إحجام المصارف عن تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة	*٠.٦٦٨	٠.٠٠٠
٤-	عدم وجود شهادات تسجيل للمنشآت الصغيرة و المتوسطة يساهم في تدني نسبة محفظة التسهيلات لهذه المنشآت	*٠.٨٠٥	٠.٠٠٠

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ٠.٠٥≥α.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوضح جدول رقم (5.5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "**دور صناديق ضمان القروض** " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية ٠.٠٥ ≥α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (5.5) صناديق ضمان القروض

	صناديق ضمان القروض	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١-	**تساهم صناديق ضمان القروض في تخفيف مخاطر الائتمان الموجه للمنشآت الصغيرة و المتوسطة**	٠.٨٦٦*	٠.٠٠٠
٢-	**لصناديق ضمان القروض دور فاعل في زيادة حجم التسهيلات الممنوحة للمنشآت الصغيرة و المتوسطة**	٠.٨٥٠*	٠.٠٠٠
٣-	**محفظة برنامج ضمان القروض تعتبر صغيرة و لا تحدث تغيير جوهري لإقراض المنشآت الصغيرة و المتوسطة**	٠.٦١٦*	٠.٠٠٠
٤-	**إنشاء صندوق لضمان قروض المنشآت الصغيرة و المتوسطة بإشراف و دعم حكومي سيسهم في دعم المنشآت و تعزيز دور المصارف**	٠.٧٧٠*	٠.٠٠٠
٥-	**عدم وجود إشراف حكومي على صناديق ضمان القروض يضعف دورها في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة**	٠.٧٨٠*	٠.٠٠٠

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ٠.٠٥≥α.

يوضح جدول رقم (5.6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " **المقومات اللازمة للحصول على التمويل من القطاع المصرفي** والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية ٠.٠٥ ≥α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (5.6) مقومات المنشآت الصغيرة

	المقومات اللازمة للحصول على التمويل من القطاع المصرفي	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١-	غياب السجلات المحاسبية و ضعف موثوقية الدخل يحد من قدرة المنشآت الصغيرة و المتوسطة من الحصول على تسهيلات ائتمانية مناسبة	٠.٨٧٧*	٠.٠٠٠
٢-	عدم مقدرة المنشآت الصغيرة و المتوسطة على تقديم الضمانات الكافية يحد من قدرتهم على الاستفادة من التسهيلات الائتمانية	٠.٨٧٢*	٠.٠٠٠
٣-	ضعف الوعي المصرفي لأصحاب المنشآت الصغيرة و المتوسطة يحد من إمكانية حصولهم على تسهيلات ائتمانية	٠.٨٧٧*	٠.٠٠٠
٤-	غياب السجل الائتماني للمنشآت الصغيرة و المتوسطة يشكل تحدياً أمام تمويل المصارف لهم	٠.٨٤٦*	٠.٠٠٠
٥-	تدني قدرات و إمكانات و مهارات القائمين على المنشآت الصغيرة و المتوسطة سبب ضعف محفظة التسهيلات لهذه المنشآت	٠.٧٧٤*	٠.٠٠٠

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ٠.٠٥≥α.

ثانياً : الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة، و الذي يقيس مدى تحقق الأهداف ويبين مدي ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

يبين جدول رقم (5.7) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقه لما وضع لقياسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معامل الارتباط بين درجة كل مجال من محور (دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة) والدرجة الكلية للمحور:

جدول رقم (5.7)

#		المجالات	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١.	دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة	التوجه الاستراتيجي	*٠.٧٠٠	٠.٠٠٠
٢.		دور سلطة النقد	*٠.٦٧٢	٠.٠٠٠
٣.		البيئة التنظيمية و القانونية	*٠.٤٩٨	٠.٠٠٣
٤.		صناديق ضمان القروض	*٠.٧٠٨	٠.٠٠٠
٥.		المقومات اللازمة للحصول على التمويل من القطاع المصرفي	*٠.٤٠٠	٠.٠١٩

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ٠.٠٥≥α.

5.7 ثبات الاستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على الأفراد عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال:

معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient وطريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول رقم (5.8).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (5.8) **معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة**

#	المجالات	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية
١	**التوجه الاستراتيجي**	٥	*٠.٧٦١	*٠.٨٣٨
٢	**دور سلطة النقد**	٥	*٠.٥٦٠	*٠.٦٥٠
٣	**البيئة التنظيمية و القانونية**	٤	*٠.٨٧٠	*٠.٨٦٤
٤	**صناديق ضمان القروض**	٥	*٠.٨٣٤	*٠.٨٠٤
٥	**المقومات اللازمة للحصول على التمويل من القطاع المصرفي**	٥	*٠.٩٠٢	*٠.٨٧١
	دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة	٢٤	*٠.٨٩٤	*٠.٨٩٦

واضح من النتائج الموضحة في جدول رقم (5.8) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لمحور **المقومات اللازمة للحصول على التمويل**، و تتراوح القيمة بين (٠.٥٦٠- ٠.٩٠٢) بينما بلغت لجميع المجالات **(دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة)**(٠.٨٩٤).

أما حسب طريقة التجزئة النصفية فكانت النتائج مشابهة لطريقة الفا كرونباخ حيث تتراوح بين (٠.٦٥٠ -٠.٨٧١) بينما بلغت لجميع المجالات (٠.٨٩٦).

وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق رقم (2) قابلة للتوزيع. ويكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.8 المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test :

تم استخدام اختبار كولمجوروف – سمرنوف Kolmogorov–Smirnov Test (K–S) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (5.9).

جدول رقم (5.9)

#	المجالات	عدد الفقرات	كولمجوروف – سمرنوف (K–S)	Sig.
١	**التوجه الاستراتيجي**	٥	٠.٩٤٥	٠.٣٣٤
٢	**دور سلطة النقد**	٥	٠.٧٦٧	٠.٥٩٩
٣	**البيئة التنظيمية و القانونية**	٤	٠.٦٧٥	٠.٧٥٢
٤	**صناديق ضمان القروض**	٥	١.٤٣	٠.٠٥٣
٥	**المقومات اللازمة للحصول على التمويل من القطاع المصرفي**	٥	١.٠١٦	٠.٢٥٣
	دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة	٢٤	٠.٤٧٤	٠.٩٧٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واضح من النتائج الموضحة في جدول رقم (5.9) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع مجالات الدراسة كانت اكبر من مستوى الدلالة ٠,٠٥ وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي وعليه تم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

الأدوات الإحصائية المستخدمة :

١- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة.
٢- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
٣- اختبار التجزئة النصفية (split half) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
٤- استخدام اختبار كولمجوروف – سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test : يستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
٥- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط : يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة، والعلاقة بين المتغيرات.
٦- اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.
٧- اختبار T في حالة عينتين (Independent Samples T-Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.
٨- اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA (One Way Analysis of Variance) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.9 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على متغيرات الدراسة التي اشتملت على (العمر، المسمى الوظيفي ، عدد سنوات الخبرة ، هل يوجد وحدة إدارية متخصصة بتمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة ، قيام المصرف بتوقيع اتفاقية مع أحد صناديق ضمان القروض لدعم تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

يتضح من خلال جدول(5.10) أن 87.5% من الاستمارات تم استكمالها بالتعبئة من المبحوثين بينما 12.5% من الاستمارات لم تستكمل وتم اعتبارها استمارات مفقودة، و يرى الباحث بأن الاستمارات غير المكتملة نتيجة عدم توفر موظفين مختصين في بعض فروع المصارف لتعبئة الاستبانة، إضافة إلى عدم توفر ثقافة الاهتمام بالبحث العلمي في المجتمع.

جدول (5.10)

	العدد	النسبة
استمارات مستردة	35	%87.5
استمارات غير مستردة	5	%12.5
المجموع	40	100.0

5.10 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية:

يتضح من خلال جدول (5.11) توزيع أفراد العينة على المصارف المختلفة العاملة بقطاع غزة، و يعزى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاختلاف في عدد الاستمارات بين المصارف إلى عدد الموظفين ذوي العلاقة في الإدارات أو الفروع الرئيسية لكل مصرف فيما يتعلق بقرار منح الائتمان.

جدول (5.11)

اسم المصرف	العدد	النسبة
فلسطين	4	11.4
الإسلامي العربي	3	8.6
القاهرة عمان	4	11.4
الأردن	4	11.4
التجاري	3	8.6
العقاري	3	8.6
الإسلامي الفلسطيني	4	11.4
القدس	4	11.4
الاستثمار	3	8.6
الإسكان	3	8.6
المجموع	٣٥	100.0

من خلال جدول (5.12) و فيما يخص **التوزيع العمري** يتضح أن 45.7% من مجتمع الدراسة أعمارهم م30- 45 سنة ، 28.6% اكبر 45 سنة ، 25.7% أعمارهم اقل من 30 سنة، و يرى الباحث بأن هذه التوزيع العمري لمجتمع الدراسة مناسب و أن النسبة الاكبر هي للجيل المتوسط 45-30 سنة ، أما الأعمار أقل من 30 سنة فهم بنسبة 25.7% و ربما يعزى ذلك للوضع الاقتصادي السيء في قطاع غزة و بالتالي ضعف تشغيل الخريجين الشباب.

أما فيما يخص **المسمى الوظيفي** فيظهر أن 40% مسماهم الوظيفي موظفين تسهيلات، 34.3% رئيس قسم التسهيلات، 17.1% مدير فرع، 8.6% مدير دائرة، و هي نسبة طبيعية حسب الهيكليات الإدارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيما يخص عدد سنوات الخبرة يتضح أن 51.4% عدد سنوات خبرتهم اكثر من 10 سنوات ، 28.6% اقل من 5 سنوات و 20% من 10-5 سنوات، و هي تتناسب مع التوزيع العمري لمجتمع الدراسة.

كما يظهر أن من مجتمع الدراسة حاصلين على درجات علمية كالتالي: 71.4% بكالوريوس، 20% دراسات عليا و 8.6% دبلوم.

كما و يتضح أن 80% من المصارف تحتوي على وحدة إدارية متخصصة بتمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة.

من الواضح بأن جزء كبير من المصارف بدأت فعلا بالتوجه نحو الاهتمام بالمنشآت الصغيرة و المتوسطة و منحها تمويلات نظرا لوضوح ضرورة الاهتمام بتلك المنشآت في السنوات الأخيرة و لكن على الرغم من وجود وحدات إدارية مختصة بالمنشآت الصغيرة و المتوسطة في 80% من المصارف لا يزال حجم التمويل الموجه لهذه المنشآت صغير و هو لا يتجاوز 8.1% من إجمالي محفظة التسهيلات للمصارف طبقاً للإحصائيات الرسمية الصادرة عن سلطة النقد.

كما و يتضح أن 60% من المصارف قامت بتوقيع اتفاقية مع أحد صناديق ضمان القروض لدعم تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة، و يرى الباحث بأن هذه النسبة جيدة و يتوقع زيادتها لتشمل كافة المصارف خلال فترة قريبة خاصة مع وجود مباحثات لسلطة النقد لإنشاء صندوق ضمان القروض للمنشآت الصغيرة و المتوسطة لدعم هذه المنشآت في قطاع غزة.

جدول (5.12)

	البند	التكرار	النسبة
العمر	اقل من ٣٠ سنة	9	25.7
	من ٣٠-٤٥ سنة	16	45.7
	اكبر من ٤٥ سنة	10	28.6
المسمى الوظيفي	مدير دائرة	3	8.6
	مدير فرع	6	17.1
	رئيس قسم التسهيلات	12	34.3
	موظف تسهيلات	14	40.0

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سنوات الخبرة	اقل من ٥ سنوات	10	28.6
	من ٥-١٠ سنوات	7	20.0
	اكثر من ١٠ سنوات	18	51.4
الدرجة العلمية	دبلوم	3	8.6
	بكالوريوس	25	71.4
	دراسات عليا	7	20.0
هل يوجد وحدة إدارية متخصصة بتمويل المنشآت الصغيرة **و المتوسطة**	نعم	28	80.0
	لا	7	20.0
هل قام المصرف الذي تعمل به بتوقيع اتفاقية مع أحد صناديق ضمان القروض لدعم تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة	نعم	21	60.0
	لا	14	40.0

5.11 الوزن النسبي لفقرات المجالات:

تم استخدام اختبار "t" للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة، حيث اعتبرت 60% على مقياس الدراسة الحياد ، وتعتبر الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة "t" المحسوبة أكبر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي (1.97) أو القيمة الاحتمالية أقل من (0.05) والوزن النسبي أكبر من (60%)، وتعتبر الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة "t" المحسوبة أصغر من قيمة "t" الجدولية والتي تساوي (1.97) أو القيمة الاحتمالية أكبر من (0.05) والوزن النسبي أقل من (60%)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان القيمة الاحتمالية لها أكبر من (0.05).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.12 تحليل فقرات الدراسة و اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: يوجد توجه استراتيجي لدى القطاع المصرفي لتمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة:

من خلال جدول (5.13) يتضح الوزن النسبي لفقرات مجال التوجه الاستراتيجي للمصارف نحو تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة فكانت الفقرة الرابعة (هناك مفهوم واضح و محدد للمنشآت الصغيرة و المتوسطة) احتلت المرتبة الاولى بوزن نسبي بلغ 85.71% ، يعزو الباحث ارتفاع نسبة الفقرة الرابعة بوجود تعريف واضح للمنشآت الصغيرة و المتوسطة لدى المصارف بسبب بوجود تعريف موحد لهذا المنشآت تم تعميمه من خلال سلطة النقد الفلسطينية على المصارف و قد تم الإشارة إليه في الفصل الرابع.

بينما كانت الفقرة الخامسة (ارتفاع التكاليف الإدارية لتمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة من أسباب عدم توجه المصرف نحو التوسع في منحها التسهيلات الائتمانية) احتلت المرتبة الاخيرة بوزن نسبي ٦٣.٤٣% و هو أكبر من الوزن النسبي المحايد مما يعني موافقة مجتمع الدراسة على الفقرة.

و لاختبار صحة الفرضية الأولى: "**يوجد توجه استراتيجي لدى القطاع المصرفي لتمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة**" يتبين من الجدول رقم (5.13) و الذي يبين أن الوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.95 ، و الوزن النسي يساوي 78.94% و هو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، و قيمة t المحسوبة تساوي 16.05 أكبر من t الجدولية و التي تساوي 1.97 و مستوى الدلالة يساوي 0.00 و هو أقل من 0.05 و بالتالي تم قبول الفرضية الأولى بوجود توجه لدى القطاع المصرفي نحو تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة.

جدول (5.13) التوجه الاستراتيجي للمصارف نحو تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة

#	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	الوزن النسبي %	ترتيب الفقرة	المعنوية p- value
١	يتوفر موظفون مؤهلون و مختصون للتعامل مع المنشآت الصغيرة و المتوسطة	4.26	0.70	19.06	85.14	2	0.000
٢	يتم تحديد نسبة من محفظة الائتمان مخصصة لتمويل	4.03	0.79	15.28	80.57	4	0.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	المنشآت الصغيرة و المتوسطة					
٣	يوجد قاعدة بيانات خاصة لتمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة	4.09	0.78	15.80	81.71	3	0.000
٤	هناك مفهوم واضح و محدد للمنشآت الصغيرة و المتوسطة	4.29	0.67	20.26	85.71	1	0.000
٥	ارتفاع التكاليف الإدارية لتمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة من أسباب عدم توجه المصرف نحو التوسع في منحها التسهيلات الائتمانية	3.17	0.95	7.26	63.43	5	0.000
	إجمالي التوجه الاستراتيجي	3.95	2.81	16.05	78.94		0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" و درجة حرية تساوي 35 تساوي "1.97"

الفرضية الثانية: لسلطة النقد الفلسطينية دور مهم في دعم و توجيه القطاع المصرفي نحو تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة:

من خلال جدول (5.14) يتضح الوزن النسبي لفقرات مجال "دور سلطة النقد الفلسطينية في دعم وتوجيه القطاع المصرفي نحو تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة" فكانت الفقرة الخامسة (تحديد سلطة النقد الفلسطينية لنسبة من اجمالي محفظة التسهيلات لصالح المنشآت الصغيرة و المتوسطة سيساهم بشكل ايجابي بدعم هذه المنشآت) احتلت المرتبة الاولى بوزن نسبي بلغ 78.29% ، يتضح للباحث بأن تحديد سلطة النقد لنسبة من إجمالي محفظة التسهيلات لصالح لمنشآت الصغيرة و المتوسطة سيساهم بشكل ايجابي بدعم هذه المنشآت، خاصة في ظل تحفظ المصارف على زيادة حجم التسهيلات كما هو واضح من خلال البيانات المالية المنشورة، و نسب التمويلات الممنوحة فعلا لها.

بينما كانت الفقرة الرابعة (لا يوجد محفزات من سلطة النقد لتعزيز تمويل القطاع المصرفي للمنشآت الصغيرة و المتوسطة)احتلت المرتبة الاخيرة بوزن نسبي 61.14% ، و هي أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% و هي تعني موافقة مجتمع الدراسة على الفقرة بعدم وجود محفزات كافية ، و لكن ضعف الوزن النسبي و قربه من الحياد يدل على توجه عدد كبير من المجتمع بأن قرار منح الائتمان لهذه المنشآت إنما هو بتوجه و قرار من إدارات المصارف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و لاختبار صحة الفرضية الثانية " **لسلطة النقد الفلسطينية دور مهم في دعم و توجيه القطاع المصرفي نحو تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة**": يتبين من الجدول رقم "5.14" و الذي يبين أن الوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.7، و الوزن النسي يساوي 74% و هو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، و قيمة t المحسوبة تساوي 14.22 و هي أكبر من t الجدولية و التي تساوي 1.97 و مستوى الدلالة يساوي 0.00 و هو أقل من 0.05 مما يدل على أهمية دور سلطة النقد الفلسطينية في دعم و توجيه المصارف نحو تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة و بالتالي يتم قبول الفرضية الثانية.

جدول (5.14) دور سلطة النقد الفلسطينية

#	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	الوزن النسبي %	ترتيب الفقرة	المعنوية p-value
1	تعنى سلطة النقد الفلسطينية بتنمية محفظة القروض للمنشآت الصغيرة و المتوسطة	3.77	0.91	11.51	75.43	4	0.000
2	تساهم سلطة النقد في تحفيز و تهيئة المناخ للمصارف للتوسع في منح تسهيلات للمنشآت الصغيرة و المتوسطة	3.89	0.90	12.39	77.71	3	0.000
3	تساهم قاعدة البيانات الخاصة بالمنشآت الصغيرة و المتوسطة التي أنشأتها سلطة النقد في زيادة التمويل الموجه لهذه المنشآت	3.89	0.72	15.53	77.71	2	0.000
4	لا يوجد محفزات من سلطة النقد لتعزيز تمويل القطاع المصرفي للمنشآت الصغيرة و المتوسطة	3.06	1.06	5.92	61.14	5	0.000
5	تحديد سلطة النقد الفلسطينية لنسبة من اجمالي محفظة التسهيلات لصالح للمنشآت الصغيرة و المتوسطة سيساهم بشكل ايجابي بدعم هذه المنشآت	3.91	0.78	14.50	78.29	1	0.000
	إجمالي دور سلطة النقد	3.70	2.67	14.22	74.00		٠.٠٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" و درجة حرية تساوي 35 تساوي "1.97"

الفرضية الثالثة: تشكل البيئة التنظيمية و القانونية عائقاً أمام القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة:

من خلال جدول (5.15) يتضح أنه عند سؤال أفراد العينة عن البيئة التنظيمية و القانونية المحيطة و المؤثرة في قرار منح المنشآت التسهيلات المطلوبة: تركزت الإجابات حول ضعف الاهتمام الرسمي بهذه المنشآت ، و ضعف النظام القضائي و تأخر البت في القضايا، و من ثم عدم وجود شهادات تسجيل للمنشآت ، و أخيراً عدم وجود محاكم مختصة في القضايا المالية و المصرفية.

يظهر للباحث موافقة المجتمع على أن ضعف البيئة التنظيمية و القانونية يساهم في ضعف التمويل الموجه للمنشآت الصغيرة و المتوسطة حيث تركزت اجابات مجتمع الدراسة حول الموافقة على ضعف البيئة التنظيمية و القانونية التي تنظم عمل المنشآت الصغيرة و المتوسطة " النظام القضائي – الاهتمام الرسمي – المحاكم المختصة"

و بالتالي و لاختبار صحة الفرضية الثالثة " **تشكل البيئة التنظيمية و القانونية عائقا أمام القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة** ": يتبين من الجدول رقم "5.15" و الذي يبين أن الوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.7 ، و الوزن النسي يساوي 73.97% و هو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، و قيمة t المحسوبة تساوي8.35 أكبر من t الجدولية و التي تساوي 1.97 و مستوى الدلالة يساوي 0.005 و هو أقل من 0.05 مما يؤكد صحة و قبول الفرضية أن البيئة التنظيمية والقانونية تشكل عائقا أمام القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة.

جدول (5.15) **البيئة التنظيمية و القانونية**

#	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	الوزن النسبي %	ترتيب الفقرة	المعنوية p– value
١–	**ضعف النظام القضائي و تأخر البت في القضايا المرفوعة يحد من تمويل المصارف للمنشآت الصغيرة و المتوسطة**	**3.83**	**0.98**	**10.99**	**76.57**	**2**	**0.000**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-	ضعف الاهتمام الرسمي بالمنشآت الصغيرة و المتوسطة يساهم في ضعف التمويل الموجه لها	3.83	0.82	13.16	76.57	1	0.000
٣-	عدم وجود محاكم مختصة في القضايا المصرفية يساهم في إحجام المصارف عن تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة	3.54	1.12	8.15	70.86	4	0.000
٤-	عدم وجود شهادات تسجيل للمنشآت الصغيرة و المتوسطة يساهم في تدني نسبة محفظة التسهيلات لهذه المنشآت	3.71	0.99	10.27	74.29	3	0.000
	إجمالي البيئة التنظيمية و القانونية	3.70	3.35	8.35	73.97		٠.٠٠

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" و درجة حرية تساوي 35 تساوي "1.97"

الفرضية الرابعة: تعتبر صناديق ضمان القروض أحد الاليات التي تجعل من القطاع المصرفي يقبل على تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة:

من خلال جدول (5.16) يتضح الوزن النسبي لفقرات مجال دور صناديق ضمان القروض فكانت الفقرة الاولى (تساهم صناديق ضمان القروض في تخفيف مخاطر الائتمان الموجه للمنشآت الصغيرة و المتوسطة) احتلت المرتبة الاولى بوزن نسبي بلغ 76.47% وهو ما يعني قناعة مجتمع الدراسة بأهمية و دور صناديق ضمان الائتمان في لعب دور كبير في تخفيف المخاطر الناتجة عن منح الائتمان للمنشآت الصغيرة و المتوسطة، إضافة إلى ضرورة و أهمية إنشاء صناديق لضمان القروض بإشراف و دعم حكومي مما يساهم في دعم تلك المنشآت و تعزيز دور المصارف، فيما كانت أيضاً الموافقة بنسب مرتفعة على باقي الفقرات التي تعزز و تؤكد على أهمية صناديق ضمان القروض.

لاختبار صحة الفرضية الرابعة " **تعتبر صناديق ضمان القروض أحد الاليات التي تجعل من القطاع المصرفي يقبل على تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة** ": يتبين من الجدول رقم "5.16" و الذي يبين أن الوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.66 ، و الوزن النسي يساوي 73.18% و هو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، و قيمة t المحسوبة تساوي 10.55أكبر من t الجدولية و التي تساوي 1.97 و مستوى الدلالة يساوي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

0.00 و هو أقل من 0.05 مما يؤكد قبول مجتمع الدراسة للفرضية الرابعة بأن صناديق ضمان القروض هي أحد الآليات التي تجعل من القطاع المصرفي يقبل على تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة.

جدول (5.16) **صناديق ضمان القروض**

#	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	الوزن النسبي %	ترتيب الفقرة	المعنوية p- value
1	تساهم صناديق ضمان القروض في تخفيف مخاطر الائتمان الموجه للمنشآت الصغيرة و المتوسطة	3.82	0.90	11.77	76.47	1	0.000
2	لصناديق ضمان القروض دور فاعل في زيادة حجم التسهيلات الممنوحة للمنشآت الصغيرة و المتوسطة	3.71	0.80	12.45	74.12	3	0.000
3	محفظة برنامج ضمان القروض تعتبر صغيرة و لا تحدث تغيير جوهري لإقراض المنشآت الصغيرة و المتوسطة	3.35	0.88	8.93	67.06	5	0.000
4	إنشاء صندوق لضمان قروض المنشآت الصغيرة و المتوسطة بإشراف و دعم حكومي سيساهم في دعم المنشآت و تعزيز دور المصارف	3.82	0.94	11.35	76.47	2	0.000
5	عدم وجود إشراف حكومي على صناديق ضمان القروض يضعف دورها في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة	3.59	0.96	9.68	71.76	4	0.000
	إجمالي صناديق ضمان القروض	3.66	3.48	10.55	73.18		0.00

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" و درجة حرية تساوي 35 تساوي "1.97"

الفرضية الخامسة: ضعف المقومات اللازمة لدى المنشآت الصغيرة و المتوسطة التي تؤهلها للحصول على التمويل من القطاع المصرفي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال جدول (5.17) يتضح الوزن النسبي لفقرات مجال المقومات اللازمة للحصول على التمويل من القطاع المصرفي فكانت الفقرة الثانية (عدم مقدرة المنشآت الصغيرة و المتوسطة على تقديم الضمانات الكافية يحد من قدرتهم على الاستفادة من التسهيلات الائتمانية) احتلت المرتبة الاولى بوزن نسبي بلغ 76.57% ، و هي تمثل المشكلة الأكبر أمام المنشآت الصغيرة و المتوسطة للحصول على التسهيلات، و من ثم " ضعف الوعي المصرفي لأصحاب المنشآت الصغيرة و المتوسطة بنسبة "76%" ، تلاها غياب السجل الائتماني لأصحاب المنشآت بنسبة "74.29%" مما يجعل قرار منح الائتمان أكثر صعوبة في ظل عدم توفر المعلومات اللازمة، و من ثم تدني قدرات و مهارات مالكي تلك المنشآت و غياب السجلات المحاسبية و ضعف موثوقية الدخل بنسبة "72.57%".

و لاختبار صحة الفرضية الخامسة: "**ضعف المقومات اللازمة لدى المنشآت الصغيرة و المتوسطة التي تؤهلها للحصول على التمويل من القطاع المصرفي**" يتبين من الجدول رقم "5.17" و الذي يبين أن الوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.69 ، و الوزن النسي يساوي 73.83% و هو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، و قيمة t المحسوبة تساوي 10.99 أكبر من t الجدولية و التي تساوي 1.97 و مستوى الدلالة يساوي 0.00 و هو أقل من 0.05 مما يؤكد صحة وقبول الفرضية: ضعف المقومات اللازمة لدى المنشآت الصغيرة و المتوسطة التي تؤهلها للحصول على التمويل من القطاع المصرفي.

جدول (5.17) المقومات اللازمة للحصول على التمويل من القطاع المصرفي

#	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	الوزن النسبي %	ترتيب الفقرة	المعنوية p– value
1	غياب السجلات المحاسبية و ضعف موثوقية الدخل يحد من قدرة المنشآت الصغيرة و المتوسطة من الحصول على تسهيلات ائتمانية مناسبة	3.63	0.91	10.58	72.57	5	0.000
2	عدم مقدرة المنشآت الصغيرة و المتوسطة على تقديم الضمانات الكافية يحد من قدرتهم على الاستفادة من التسهيلات الائتمانية	3.83	0.79	13.77	76.57	1	0.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3	ضعف الوعي المصرفي لأصحاب المنشآت الصغيرة و المتوسطة يحد من إمكانية حصولهم على تسهيلات ائتمانية	3.80	0.83	12.78	76.00	2	0.000
4	غياب السجل الائتماني للمنشآت الصغيرة و المتوسطة يشكل تحدياً أمام تمويل المصارف لهم	3.71	0.93	10.95	74.29	3	0.000
5	تدني قدرات و إمكانات و مهارات القائمين على المنشآت الصغيرة و المتوسطة سبب ضعف محفظة التسهيلات لهذه المنشآت	3.63	0.77	12.51	72.57	4	0.000
	إجمالي المقومات اللازمة للحصول على التمويل من القطاع المصرفي	3.69	3.48	10.99	73.83		0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" و درجة حرية تساوي 35 تساوي "1.97"

محاور الدراسة الرئيسية:

من خلال جدول (5.18) يتضح الوزن النسبي لمجالات دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة 72.64% ، يوضح الجدول أن الوسط الحسابي للمحور الأول بلغ 3.95 فيما بلغ الوزن النسبي 78.94% ، مما يدل على موافقة مجتمع الدراسة على وجود توجه فعلي لدى المصارف على دعم و تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة.

كما وأن الوسط الحسابي للمحور الثاني "دور سلطة النقد" بقيمة 3.7 و بلغ الوزن النسبي 74% كما نلاحظ بأن قيمة SIG.=0.00 وهذا دال إحصائياً مما يعني موافقة مجتمع الدراسة على أهمية دور سلطة النقد في توجيه المصارف نحو تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة.

و يتضح من خلال الجدول(5.18) أن الوسط الحسابي للمحور الثالث "البيئة التنظيمية و القانونية" بقيمة 3.7 و بلغ الوزن النسبي 73.79% كما نلاحظ بأن قيمة SIG.=0.00 وهذا دال إحصائياً مما يعني موافقة مجتمع الدراسة على ضعف البيئة التنظيمية و القانونية و تشكيلها عائقاً أمام توجه المصارف نحو تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينما كان محور صناديق ضمان القروض بوسط حسابي بلغ 3.66 و بوزن نسبي 73.18% ، كما نلاحظ بأن قيمة SIG.=0.00 و هذا يدلل على أهمية صناديق ضمان القروض و موافقة مجتمع الدراسة على كون هذه الصناديق مهمة في تخفيف المخاطر التي يتحملها المصرف نتيجة لتمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة .

و كان المحور الأخير "مقومات المنشآت الصغيرة و المتوسطة" بوسط حسابي 3.69 و وزن نسبي بلغ 73.83% و قيمة SIG.=0.00 ، مما يعني أن غالبية العاملين في مجال التسهيلات الائتمانية يعتقدون بضعف المقومات اللازمة للمنشآت الصغيرة و المتوسطة للحصول على تسهيلات ائتمانية من المصارف.

جدول (15.18) المحاور الأساسية و **(دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة)**

#	المحاور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	الوزن النسبي %	ترتيب الفقرة	المعنوية p-value
١	التوجه الاستراتيجي	3.95	2.81	16.05	78.94	1	0.000
٢	دور سلطة النقد	3.70	2.67	14.22	74.00	2	0.000
٣	البيئة التنظيمية و القانونية	3.70	3.35	4.87	73.97	3	0.000
٤	صناديق ضمان القروض	3.66	3.48	10.55	73.18	5	0.000
٥	المقومات اللازمة للحصول على التمويل من القطاع المصرفي	3.69	3.48	10.99	73.83	4	0.000
	دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة	3.63	14.45	١٥.78	72.64		0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" و درجة حرية تساوي 35 تساوي "1.97"

الفرضية السادسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) لاستجابات المبحوثين حول دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة تعزى إلى متغيرات (العمر، المسمى الوظيفي ، عدد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سنوات الخبرة ، وجود وحدة إدارية متخصصة بتمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة ، قيام المصرف بتوقيع اتفاقية مع أحد صناديق ضمان القروض لدعم تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة).

أولا: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) لاستجابات المبحوثين حول دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة تعزى إلى متغير العمر.

وفقاً لجدول رقم "5.19" تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" اكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بالنسبة لإجمالي المجال (دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة) 0.438 مما يوضح عدم وجود فروق معنوية بين استجابات المبحوثين حول دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة تعزى لمتغير العمر.

و يعزو الباحث عدم وجود فروق معنوية بين استجابات المبحوثين تعزى لمتغير العمر لأن معظم مجتمع الدراسة "75%" أكبر من 30 سنة و بالتالي سنوات الخبرة كبيرة و السياسات و الاجراءات واضحة لديهم بشكل متساوي.

جدول رقم (5.19) نتائج اختبار "التباين الأحادي" ANOVA– العمر

المحور	المتوسطات			قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	اقل من ٣٠سنة	من ٣٠-٤٥ سنة	اكبر من ٤٥ سنة		
التوجه الاستراتيجي	4.15	4.04	3.62	٢.٧٩١	٠.٠٧٧
دور سلطة النقد	3.73	3.84	3.46	١.٦٠١	٠.٢١٧
البيئة التنظيمية و القانونية	3.92	3.58	3.68	٠.٤٣٧	٠.٦٥٠
صناديق ضمان القروض	3.92	3.67	3.42	١.١٩٤	٠.٣١٧
المقومات اللازمة للحصول على التمويل من القطاع المصرفي	3.84	3.67	3.58	٠.٣٣٧	٠.٧١٦
دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة	3.82	3.63	3.46	٠.٨٤٧	٠.٤٣٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) لاستجابات المبحوثين حول دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة تعزى إلى متغير المسمى الوظيفي.

من خلال جدول "5.20" تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" اكبر من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ بالنسبة لاجمالي المجال (دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة) 0.671 مما يوضح عدم وجود فروق معنوية بين استجابات المبحوثين حول دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.
و يعزو الباحث ذلك إلى أن الاستبانات تم توزيعها في الإدارات العامة للمصارف و بالتالي السياسات و الاجراءات واضحة لديهم بشكل متساوي.

جدول رقم (5.20) نتائج اختبار "التباين الأحادي" ANOVA– المسمى الوظيفي

	المتوسطات				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	مدير دائرة	مدير فرع	رئيس قسم التسهيلات	موظف تسهيلات		
التوجه الاستراتيجي	3.87	3.67	3.88	4.15	١.١٧٥	٠.٣٣٦
الدعم و التوجيه	3.87	3.53	3.65	3.78	٠.٤١٤	٠.٧٤٤
البيئة التنظيمية و القانونية	3.33	3.29	3.90	3.79	٠.٩٣٠	٠.٤٣٨
صناديق ضمان القروض	3.67	3.33	3.47	3.94	١.٥٥٣	٠.٢٢١
المقومات اللازمة للحصول على التمويل من القطاع المصرفي	3.47	3.23	3.65	3.97	١.٨٨٠	٠.١٥٣
دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة	3.65	3.42	3.57	3.77	٠.٥٢١	٠.٦٧١

ثالثا: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) لاستجابات المبحوثين حول دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة تعزى إلى متغير سنوات الخبرة.
يوضح جدول رقم "5.21" أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" اكبر من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ بالنسبة لاجمالي المجال (دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتوسطة) 0.729 مما يوضح عدم وجود فروق معنوية بين استجابات المبحوثين حول دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

يرى الباحث بأنه في حال وضوح السياسات و الاجراءات المتبعة للجميع تقل الفروق نتيجة لذلك.

جدول رقم (5.21) نتائج اختبار "التباين الأحادي" ANOVA– سنوات الخبرة

المحور	المتوسطات			قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	اقل من ٥ سنوات	من ٥-١٠ سنوات	أكثر من ١٠ سنوات		
التوجه الاستراتيجي	4.09	4.00	3.85	٠.٥٤١	٠.٥٨٨
الدعم و التوجيه	3.87	3.80	3.58	١.٠٣٨	٠.٣٦٦
البيئة التنظيمية و القانونية	3.72	3.57	3.74	٠.٠٩٧	٠.٩٠٨
صناديق ضمان القروض	3.64	3.97	3.54	٠.٩٥٠	٠.٣٩٨
المقومات اللازمة للحصول على التمويل من القطاع المصرفي	3.96	3.57	3.59	١.٠٥٠	٠.٣٦٢
دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة	3.56	3.79	3.61	٠.٣١٩	٠.٧٢٩

رابعاً: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) لاستجابات المبحوثين حول دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة تعزى إلى متغير الدرجة العلمية.

من خلال جدول رقم "5.22" تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" اكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بالنسبة لاجمالي المجال (دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة) 0.774 مما يوضح عدم وجود فروق معنوية بين استجابات المبحوثين حول دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة تعزى لمتغير الدرجة العلمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (5.22) نتائج اختبار "التباين الأحادي" ANOVA- الدرجة العلمية

المحور	المتوسطات			قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا		
التوجه الاستراتيجي	3.80	3.92	4.09	٠.٣٢٠	٠.٧٢٨
الدعم و التوجيه	3.73	3.73	3.57	٠.٢٤٥	٠.٧٨٥
البيئة التنظيمية و القانونية	4.17	3.58	3.89	٠.٨٨٠	٠.٤٢٥
صناديق ضمان القروض	4.27	3.62	3.54	١.٣١١	٠.٢٨٤
المقومات اللازمة للحصول على التمويل من القطاع المصرفي	3.33	3.86	3.26	٢.٧١٤	٠.٠٨٢
دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة	3.85	3.63	3.54	٠.٢٥٩	٠.٧٧٤

خامساً: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) لاستجابات المبحوثين حول دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة تعزى إلى متغير وجود وحدة إدارية متخصصة بتمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة.

يوضح جدول "5.23" تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار **(t-test)** أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ ، بالنسبة لإجمالي المجال (دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة) 0.153 مما يوضح عدم وجود فروق معنوية بين استجابات المبحوثين حول دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة تعزى إلى متغير وجود وحدة إدارية متخصصة بتمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة.

غير أنه يتضح وجود فروق معنوية في المجال " التوجه الاستراتيجي للمصارف" و هو مبرر و واضح بأن المصارف التي لديها توجه نحو تمويل و دعم المنشآت الصغيرة و المتوسطة تقوم بإنشاء وحدة إدارية متخصصة لدعم و تمويل تلك المنشآت.

و كذلك يتضح وجود فروق في محوري " دور سلطة النقد الفلسطينية و دور صناديق ضمان القروض" ، بين المصارف التي يوجد بها وحدات إدارية متخصصة في تمويل تلك المنشآت و هي المحاور التي لها علاقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بقرار و توجه إدارات تلك المصارف ، أما في العوامل الخارجية " البيئة التنظيمية و القانونية و مقومات المنشآت" فلا يوجد أي فروق معنوية ، فهي عوامل خارج تأثير إدارات المصارف و سياساتها.

جدول رقم (5.23) نتائج independent sample t. test" – هل يوجد وحدة إدارية متخصصة بتمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة

المحور	المتوسطات		قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	نعم	لا		
التوجه الاستراتيجي	4.10	3.37	٣.٥٢٩	٠.٠٠١
دور سلطة النقد	3.80	3.31	٢.٢٨١	٠.٠٢٩
البيئة التنظيمية و القانونية	3.78	3.39	١.٠٨٨	٠.٢٨٥
صناديق ضمان القروض	3.79	3.14	٢.٣٤٨	٠.٠٢٥
المقومات اللازمة للحصول على التمويل من القطاع المصرفي	3.74	3.48	٠.٨٧٢	٠.٣٨٩
دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة	3.71	3.34	١.٤٦٣	٠.١٥٣

سادساً: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) لاستجابات المبحوثين حول دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة تعزى إلى متغير قيام المصرف بتوقيع اتفاقية مع أحد صناديق ضمان القروض لدعم تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة.

من خلال جدول "5.24" تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار **(t-test)** أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ ، بالنسبة لإجمالي المجال (دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة) 0.023 مما يوضح وجود فروق معنوية بين استجابات المبحوثين حول دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة تعزى إلى متغير قيام المصرف بتوقيع اتفاقية مع أحد صناديق ضمان القروض لدعم تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة.

يتضح أن المجالين " البيئة التنظيمية و القانونية و المقومات اللازمة للمنشآت للحصول على التمويل" لا يوجد فروق بين استجابة المبحوثين تعزى إلى المتغير المذكور، و يبرر ذلك بأن هذه عوامل خارجية يتفق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع المصارف على رؤية واحدة بخصوصها و على أهمية دورها، و لكن لا علاقة لها بسياسات المصارف إنما هي عوامل مؤثرة عليها تحفزها أو تجعلها تتحفظ على منح التسهيلات للمنشآت الصغيرة و المتوسطة.

أما فيما يخص " مجال صناديق ضمان القروض " فمن الطبيعي وجود فروق معنوية بين تلك المصارف المهتمة بصناديق ضمان القروض قناعة منها بدورها في تخفيض درجة المخاطر و عليه تم توقيع اتفاقيات معها، و بين المصارف التي لم تقم بتوقيع أي اتفاقية مع تلك الصناديق.

كما يتضح وجود فروق معنوية في مجال " دور سلطة النقد الفلسطينية في دعم و توجيه المصارف نحو تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة تعزى للمتغير المذكور، و يعزو الباحث ذلك إلى أن المصارف التي أجابت بنعم تدرك دور تلك الصناديق و دور سلطة النقد الفلسطينية و لديها توجه حقيقي نحو تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة.

جدول رقم (5.24) نتائج "independent sample t. test – هل قام المصرف الذي تعمل به بتوقيع اتفاقية مع أحد صناديق ضمان القروض لدعم تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة

المجال	المتوسطات		قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	نعم	لا		
التوجه الاستراتيجي	4.10	3.73	١.٩٧٨	٠.٠٥٧
دور سلطة النقد	3.88	3.44	٢.٥٤٠	٠.٠١٦
البيئة التنظيمية و القانونية	3.86	3.46	١.٣٨٥	٠.١٧٦
صناديق ضمان القروض	3.96	3.17	٣.٨٤٦	٠.٠٠١
المقومات اللازمة للحصول على التمويل من القطاع المصرفي	3.82	3.50	١.٣٤٦	٠.١٨٧
دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة	3.82	3.35	٢.٣٧٨	٠.٠٢٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) لاستجابات المبحوثين حول دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة تعزى إلى متغير المصرف.

تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" اقل من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ بالنسبة لاجمالي المجال (دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة) ٠.٠٠٤ مما يوضح وجود فروق معنوية بين استجابات المبحوثين حول دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة تعزى لمتغير المصرف وكانت الفروق لصالح بنك فلسطين تلاه بنك الاسكان والبنك الاسلامي العربي.

و يعزو الباحث ذلك إلى توجه و سياسة إدارات المصارف المختلفة نحو تمويل و دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، و قناعتها بأهمية و دور تلك المنشآت على الاقتصاد الفلسطيني.

جدول رقم (5.25) نتائج اختبار "التباين الأحادي" ANOVA– المصرف

المحور	المتوسطات										قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	فلسطين	الاسلامي العربي	القاهرة عمان	الاردن	التجاري	العقاري	الاسلامي الفلسطيني	القدس	الاستثمار	الاسكان		
التوجه الاستراتيجي	4.60	4.47	3.80	3.60	3.53	4.70	3.65	3.40	3.87	4.33	٤.٨٩٤	٠.٠٠١
دور سلطة النقد	4.65	4.13	3.80	3.55	3.33	3.70	3.40	3.30	3.73	3.33	٤.٩٩	٠.٠٠١
البيئة التنظيمية و القانونية	3.50	4.00	3.56	4.19	2.25	4.50	3.25	3.50	3.67	5.00	٥.٠٢	٠.٠٠١
صناديق ضمان القروض	4.45	4.20	3.55	3.50	2.93	3.00	3.15	3.07	4.33	4.40	٦.٨٩	٠.٠٠٠
المقومات اللازمة للمنشآت	4.10	3.60	3.65	4.20	3.00	4.53	3.35	3.10	3.73	3.67	٢.١٥	٠.٠٦٣
دور المصارف في تمويل المنشآت	4.29	4.08	3.68	3.79	3.04	2.96	3.36	3.10	3.88	4.11	٣.٨٢	٠.٠٠٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس

النتائج و التوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6.1 النتائج:

١. تمثل المنشآت الصغيرة و المتوسطة عصب الاقتصاد الفلسطيني بنسبة95% من إجمالي المنشآت الاقتصادية.
٢. تأثرت المنشآت الصغيرة و المتوسطة بالأوضاع الاقتصادية السيئة في فلسطين و تحديداً في قطاع غزة نتيجة للحصار المفروض على القطاع مما تسبب بإغلاق الكثير منها.
٣. بلغت محفظة التسهيلات الممنوحة للمشاريع الصغيرة و المتوسطة في نهاية عام 2014 حوالي 528.4 مليون دولار، فيما بلغ الرصيد القائم منها 398.2 مليون دولار ، كما تشكل التسهيلات القائمة لهذه المشاريع حوالي 8.1% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من المصارف في نهاية عام 2014 ، الأمر الذي يعكس تدني حجم التسهيلات الموجهة من المصارف لهذا القطاع الحيوي.
٤. على الرغم من تشكيل وحدات إدارية متخصصة لتمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة في معظم المصارف إلا أنه يوجد تحفظ و حذر شديدين في التعامل مع تلك المنشآت.
٥. تشكل التكاليف الإدارية المرتفعة و المخاطر العالية تحدياً أمام تمويل المصارف للمنشآت الصغيرة و المتوسطة.
٦. ضعف النظام القضائي و التأخر في البت في القضايا المرفوعة يحد من قدرة المصارف على التوسع في منح التسهيلات الائتمانية للمنشآت الصغيرة و المتوسطة.
٧. لا يوجد اهتمام رسمي كافي بالمنشآت الصغيرة و المتوسطة من خلال " المؤسسات الراعية و الداعمة – حاضنات الأعمال – الوزارات المختصة"
٨. عدم وجود شهادات تسجيل للمنشآت الصغيرة و المتوسطة يساهم في تدني نسبة محفظة التسهيلات لهذه المنشآت.
٩. ضرورة تفعيل صناديق ضمان القروض لمساهمتها في تحمل جزء من مخاطر الائتمان مما يحفز المصارف على زيادة حجم التسهيلات الموجهة لها.
١٠. صناديق ضمان القروض الموجودة حالياً لا تكفي لإحداث تغيير جوهري لدى المصارف نحو تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة.
١١. يوجد العديد من العوامل التي تحد من قدرة المنشآت الصغيرة و المتوسطة للحصول على تسهيلات من المصارف و أبرزها:
    ١. ضعف الوعي المصرفي لأصحاب المنشآت الصغيرة و المتوسطة.
    ٢. عدم مقدرة تلك المنشآت على تقديم الضمانات المطلوبة من المصارف.
    ٣. غياب السجلات الائتمانية و ضعف موثوقية الدخل.
    ٤. تدني قدرات و مهارات القائمين على إدارة المنشآت الصغيرة و المتوسطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6.2 التوصيات:

١. العمل على زيادة محفظة التسهيلات الممنوحة للمنشآت الصغيرة و المتوسطة بما يحقق التنمية الفعلية للاقتصاد من خلال:

١. تشكيل وحدات إدارية متخصصة للتعامل مع المنشآت الصغيرة و المتوسطة في كافة المصارف.

٢. تحديد سلطة النقد الفلسطينية لحد أدنى من محفظة التسهيلات الائتمانية للمصارف موجهة لتلك المنشآت.

٣. تقديم المزيد من الحوافز من قبل سلطة النقد الفلسطينية للمصارف لدفعها نحو تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة.

٢. ضرورة توفير الدعم و المساندة للمنشآت الصغيرة و المتوسطة باتباع الاجراءات التالية:

١. إنشاء مراكز دعم و مساندة و حاضنات للمنشآت الصغيرة و المتوسطة.

٢. تسهيل إجراءات تعامل المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع الدوائر الحكومية فيما يتعلق بإجراءات التراخيص و التسجيل.

٣. إقامة المراكز التدريبية لصقل المهارات اللازمة لرياديي الأعمال للدخول إلى سوق العمل.

٣. تفعيل و تعزيز دور النظام القضائي للتسريع في اتخاذ القرارات القضائية المبنية على أسس سليمة.

٤. عقد دورات متخصصة للقضاة في الجوانب المالية و المصرفية.

٥. وضع رؤيا لإنشاء قضاء متخصص في القضايا المالية و المصرفية.

٦. تفعيل دور صناديق ضمان القروض للمنشآت الصغيرة و المتوسطة من خلال:

١. إنشاء صندوق لضمان القروض بإشراف حكومي و بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة و بتمويل من الجهات المانحة.

٢. تفعيل الاستفادة من الصناديق الموجودة حالياً بشكل يسهم بشكل فعلي في زيادة محفظة الائتمان لتلك المنشآت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6.3 الدراسات المقترحة:

من خلال الدراسة التي أجراها الباحث فإنه يوصي بالعمل على إتمام الدراسات التالية كدراسات مستقبلية:

- دور صناديق ضمان الائتمان في تعزيز توجه المصارف نحو تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة.
- دور المصارف الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. أحمد حسين بتال، محمد مزعل الراوي، و وسام حسين علي. (٢٠١١). *دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة في العراق*.

٢. أسامة النجار. (٢٠٠٨). دور مؤسسات ضمان الائتمان في تعزيز قاعدة الائتمان المصرفي للمشاريع الصغيرة و المتوسطة في فلسطين (٢٠٠٦-٢٠٠٨).

٣. أسامة زين العابدين. (٢٠٠٤). منشآت الأعمال الصغيرة: هل هي السبيل إلى تنمية إقتصادية شاملة. *مجلة الإقتصادي العدد ١٤٧* .

٤. أصدقاء الإنسان الدولية. (٢٠١٤). *تكلفة الحصار على قطاع غزة و تداعياته على كافة أوجه الحياة اليومية و القطاعات المختلفة*. غزة: مركز حماية لحقوق الإنسان.

٥. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠١٤). واقع المنشئات العاملة في فلسطين (من واقع بيانات تعداد المنشئات ٢٠١٢).

٦. *الصندوق الأوروربي الفلسطيني لضمان القروض*. (٢٠١٥). تاريخ الاسترداد ٠٣ ١٢، ٢٠١٥، من http://www.cgf-palestine.com

٧. الضب حدة. (٢٠١١). مدى تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل الانضمام المرتقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

٨. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. (٢٠١٥). *قطاع غزة: خنق حقيقي و تسهيلات مخادعة*. غزة.

٩. بريش السعيد، و بلغرسة عبد اللطيف. (٢٠٠٦). *إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول*.

١٠. بن طلحة صليحة، و معوش بن علام. (٢٠٠٦). الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. *الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في القضاء على البطالة*. الجزائر.

١١. جمال بلخباط. (٢٠٠٦). الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. *متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة*. الجزائر.

١٢. حسين عبد المطلب الأسرج. (٢٠٠٩). المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دروها في التشغيل في الدول العربية.

١٣. خالد الخطيب، و خليل الرفاعي. (٢٠٠٦). الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. *المنشآت الصغيرة في الأردن. أهميتها و المعوقات التي تواجهها و أساليب تمويلها*. الجزائر.

١٤. سلطة النقد الفلسطينية. (أغسطس، ٢٠١٣). التجربة الفلسطسنية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي و المصرفي.

١٥. سلطة النقد الفلسطينية. (ديسمبر، ٢٠١٤). المرساة المصرفية العدد الرابع. سلطة النقد الفلسطينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٦. *سلطة النقد الفلسطينية*. (٢٠١٥). تاريخ الاسترداد ٠٣ ١٢، ٢٠١٥، من &ArticleID=713&ArtMID=957&http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=343 language=ar-EG

١٧. سلطة النقد الفلسطينية. (٢٠١٥). *التقرير السنوي ٢٠١٤*. سلطة النقد الفلسطينية - دائرة الأبحاث و السياسات النقدية.

١٨. سلطة النقد الفلسطينية. (٢٠١٥). التوزيع الجغرافي٢٠١٤. سلطة النقد الفلسطينية.

١٩. سلطة النقد الفلسطينية. (٢٠١٥). *سلطة النقد الفلسطينية*. تاريخ الاسترداد ٣٠ ١٠، ٢٠١٥، من http://www.pma.ps/ar-eg/banksdirectory.aspx

٢٠. سلطة النقد الفلسطينية-دائرة الأبحاث و السياسات النقدية. (أغسطس، ٢٠١٥). تقرير التطورات النقدية - الربع الثاني ٢٠١٥.

٢١. سيف الدين عودة. (٢٠٠٦). تنمية و تطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الاسرائيلي. *التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني و فاعليتها في تنمية القطاعات الاقتصادية*. غزة: الجامعة الإسلامية.

٢٢. سيف الدين عودة. (٢٠١١). دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني. سلطة النقد الفلسطينية.

٢٣. *شراكات*. (٢٠١٤). تاريخ الاسترداد ٣ ١١، ٢٠١٥، من شراكات: http://ar.sharakat.ps/wordpress/

٢٤. عبد الرحمن بن عنتر، و نذير عليان. (٢٠٠٦). الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. *عوامل نجاح و فشل المشروعات الصغيرة في ظل التحديات المعاصرة*. الجزائر.

٢٥. عبد الكريم سناء الخناق. (٢٠٠٦). الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصعيرة و المتوسطة في الدول العربية. *المتطلبات الشخصية لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمواجهة المنافسة*. الجزائر.

٢٦. عبد المنعم محمد الطيب النيل. (٢٠١١). *تقويم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان (دراسة حالة القطاع المصرفي و المؤسسات الاجتماعية)*.

٢٧. عمران عبد الحكيم. (٢٠٠٧). *استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة - دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة-*.

٢٨. فراس ملحم. (٢٠١٠). تطوير تشريعات الاستثمار الفلسطينية لصالح المنشآت الصغيرة و المتوسطة. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس.

٢٩. قانون رقم (٩) لعام ٢٠١٠م.

٣٠. قانون رقم(٦) لعام ٢٠١٤.

٣١. محمد عطا الله. (مارس، ٢٠١٤). استعدادات سلطة النقد الفلسطينية لإصدار عملة وطنية. سلطة النقد الفلسطينية.

٣٢. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس. (٢٠٠٩). *مراجعة نقدية لمشروع قرار المنشئات الصغيرة و المتوسطة في فلسطين*.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٣. معهد الدراسات المصرفية. (يوليو، ٢٠١١). إضاءات مالية و مصرفية. الكويت.

٣٤. مناور حداد. (٢٠٠٦). دور البنوك و المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة (إضاءات من تجربة الأردن و الجزائر). *الملتقى الدولي - متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية*.

٣٥. مهند حامد، إبراهيم أبو هنطش، محمد خليفة، و عبيدة صلاح. (٢٠٠٩). *تجارب الدول في تطوير أعمال المنشئات الصغيرة جداً و الصغيرة و المتوسطة:دروس لفلسطين*. معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس).

٣٦. مؤسسة التمويل الدولية. (٢٠٠٩). دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. مؤسسة التمويل الدولية.

٣٧. نصر عطياني، و سارة الحاج علي. (٢٠٠٩). *مشاكل المنشئات الصغيرة جداً و الصغيرة و المتوسطة في فلسطين*. معهد أبحاث الساسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Beck, T., & Asli, K. (2006). Small and medium- size enterprises- Access to finance as a growth constraint. The world bank.

2- Beck, T., Valev, N., Rioja, F., & Buyukkarabacak, B. (2012). Who gets the credit? and does it matter? Household VS.Firm lending across countries. The B.E. Journal of macroeconomics,volume 12, issue 1, article 2.

3- Centre for Entrepreneurship, SMEs and Local Development. (2013). The Role of Credit Guarantee Schemes and Mutual Guarantee Societies in supporting finance for small and medium-sized enterprises. Organisation for Economic Co-operation and Development OECD.

4- Egyptian banking institute. (2010). Acsess to finance- forms of financing for SMEs in Egypt.

5- Enterprise and industry publication. (2005). the new SME difinitions - user guide and model declaration. european commissions.

6- European Investment Bank. (2014, 11). Credit Guarantees Schemes For SME Lending in Central,Eastern,South Eastern Europe.

7- Nasr, S., & Rostom, A. (2013). SME Contributions to Employment, Job Creation, and Growth in the Arab World. Te World Bank , Middle East and North Africa Region.

8- Poldermans, R. (2011, 10). The future of SME banking in egypt. Egyptian banking institute.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9- Tewari, P., Skilling, D., Kumar, P., & Wu, Z. (2013, 5). Competitive small and medium enterprises. The world bank.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (١)

قائمة بأسماء المحكمين

#	الاسم	المسمى الوظيفي
١	أ.د. علي عبد الله شاهين	أستاذ– نائب رئيس الجامعة للشئون الإدارية – الجامعة الإسلامية
٢	د. ناهض نمر محمد الخالدي	أستاذ مساعد – كلية التجارة – الجامعة الإسلامية
٣	د. نافذ محمد بركات	أستاذ مساعد – كلية التجارة– الجامعة الإسلامية
٤	أ. محمد مصطفى غانم	مدير دائرة التمويل و الاستثمار– البنك الوطني الإسلامي

ملحق (2)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة

عمادة الدراسات العليا

قسم المحاسبة و التمويل

الســـــــــــــــــــيد/ة :.....

المحترم/ة

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته،،،

يقوم الباحث بدراسة بعنوان " دور القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة" و ذلك كبحث تكميلي للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل، أسعد بالحصول على آرائكم في الاستبانة المرفقة بما يظهر النتائج السليمة للدراسة فيما يحقق النفع و الفائدة للقطاع المصرفي و المنشآت الصغيرة و المتوسطة إن شاء الله.

علماً بأن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكراً لكم حسن تعاونكم،،،

الباحث/

خليل نافذ أبو سمرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: المعلومات العامة:

١-العمر:

أقل من 30 سنة ( ) ، من 45-30 ( ) ، أكبر من45 ( )

٢-المسمى الوظيفي:

مدير دائرة ( )، مدير فرع ( )، رئيس قسم التسهيلات ( )،

موظف تسهيلات ( )

٣-سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات ( )، من 10-5 سنوات ( )، أكثر من 10 سنوات ( )

٤-الدرجة العلمية:

١-دبلوم ( )، بكالوريوس ( )، دراسات عليا ( )

٥-هل يوجد في المصرف الذي تعمل به حالياً وحدة إدارية متخصصة بتمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة؟

نعم ( ) ، لا ( )

٦-هل قام المصرف الذي تعمل به بتوقيع اتفاقية مع أحد صناديق ضمان القروض لدعم تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة؟

نعم ( ) ، لا ( )

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

#	البيان	موافق بدرجة كبيرة جداً	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق بدرجة كبيرة	غير موافق بدرجة كبيرة جداً
ثانيـــاً: يوجـــد توجـــه اســـتراتيجي لـــدى القطـــاع المصـــرفي لتمويـــل المنشـــآت الصـــغيرة و المتوسطة						
١	يتوفر موظفون مؤهلون و مختصون للتعامل مع المنشآت الصغيرة و المتوسطة					
٢	يتم تحديد نسبة من محفظة الائتمان مخصصة لتمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة					
٣	يوجد قاعدة بيانات خاصة لتمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة					
٤	هناك مفهوم واضح و محدد للمنشآت الصغيرة و المتوسطة					
٥	ارتفاع التكاليف الإدارية لتمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة من أسباب عدم توجه المصرف نحو التوسع في منحها التسهيلات الائتمانية					
ثالثاً: لسلطة النقد دور مهم في دعم و توجيه القطاع المصرفي نحو تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة:						
١	تعنى سلطة النقد الفلسطينية بتنمية محفظة القروض للمنشآت الصغيرة و المتوسطة					
٢	تساهم سلطة النقد في تحفيز و تهيئة المناخ للمصارف للتوسع في منح تسهيلات للمنشآت الصغيرة و المتوسطة					
٣	تساهم قاعدة البيانات الخاصة بالمنشآت الصغيرة و المتوسطة التي أنشأتها سلطة النقد في زيادة التمويل الموجه لهذه المنشآت					
٤	لا يوجد محفزات من سلطة النقد لتعزيز تمويل القطاع المصرفي للمنشآت الصغيرة و المتوسطة.١١					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥	تحديد سلطة النقد لنسبة من إجمالي محفظة التسهيلات لصالح المنشآت الصغيرة و المتوسطة سيسهم بشكل إيجابي بدعم هذه المنشآت					
رابعاً: تشكل البيئة التنظيمية و القانونية حافزاً أمام القطاع المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة:						
١	ضعف النظام القضائي و تأخر البت في القضايا المرفوعة يحد من تمويل المصارف للمنشآت الصغيرة و المتوسطة					
٢	ضعف الاهتمام الرسمي بالمنشآت الصغيرة و المتوسطة يساهم في ضعف التمويل الموجه لها					
٣	عدم وجود محاكم مختصة في القضايا المصرفية يساهم في إحجام المصارف عن تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة					
٤	عدم وجود شهادات تسجيل للمنشآت الصغيرة و المتوسطة يساهم في تدني نسبة محفظة التسهيلات لهذه المنشآت					
خامساً: تعتبر صناديق ضمان القروض أحد الآليات التي تجعل القطاع المصرفي يقبل على تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة						
١	تساهم صناديق ضمان القروض في تخفيف مخاطر الائتمان الموجه للمنشآت الصغيرة و المتوسطة					
٢	لصناديق ضمان القروض دور فاعل في زيادة حجم التسهيلات الممنوحة للمنشآت الصغيرة و المتوسطة					
٣	محفظة برنامج ضمان القروض تعتبر صغيرة و لا تحدث تغيير جوهري لإقراض المنشآت الصغيرة و المتوسطة					
٤	إنشاء صندوق لضمان قروض المنشآت الصغيرة و المتوسطة بإشراف و دعم حكومي سيسهم في دعم المنشآت و تعزيز دور المصارف					
٥	عدم وجود إشراف حكومي على صناديق ضمان القروض يضعف دورها في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً: تتوفر المقومات اللازمة لدى المنشآت الصغيرة و المتوسطة التي للحصول على التمويل من القطاع المصرفي						
١	غياب السجلات المحاسبية و ضعف موثوقية الدخل يحد من قدرة المنشآت الصغيرة و المتوسطة من الحصول على تسهيلات ائتمانية مناسبة					
٢	عدم مقدرة المنشآت الصغيرة و المتوسطة على تقديم الضمانات الكافية يحد من قدرتهم على الاستفادة من التسهيلات الائتمانية					
٣	ضعف الوعي المصرفي لأصحاب المنشآت الصغيرة و المتوسطة يحد من إمكانية حصولهم على تسهيلات ائتمانية					
٤	غياب السجل الائتماني للمنشآت الصغيرة و المتوسطة يشكل تحدياً أمام تمويل المصارف لهم					
٥	تدني قدرات و إمكانات و مهارات القائمين على المنشآت الصغيرة و المتوسطة سبب ضعف محفظة التسهيلات لهذه المنشآت					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com